مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي
Women's Centre for Legal Aid and Counselling
WCLAC

تفكيك أواصر الظلم المتقاطع:

الواقع المناخي والبيئي للنساء الفلسطينيات تحت الاحتلال

مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي
Women's Centre for Legal Aid and Counselling
WCLAC

بيانات النشر

أُعدّت هذه الدراسة من قبل:

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

(WCLAC)

رام الله – فلسطين

www.wclac.org

المؤلفون/ات:

محمد أصرف

التصميم والإخراج الفني:

عماد أبو بكر

تشرين الثاني/نوفمبر 2025

الفصل الأول: مقدمة – الأزمات المتقاطعة في فلسطين: الاحتلال، والبيئة، والنوع الاجتماعي

يعيش الفلسطينيون تحت الاحتلال الإسرائيلي في ظل ثلاث أزمات متداخلة: الاستعمار الاستيطاني، والتدهور البيئي، وتغيّر المناخ، حيث تعزز كلٌّ منها الأخرى. وتواجه النساء الفلسطينيات تهديدًا مضاعفًا نابعًا من تقاطع منظومة الاحتلال الكولونيالي مع البُنى الأبوية السائدة. وغالبًا ما يُجبَرن على تجسيد هذه الأزمات في أجسادهن وحيواتهن اليومية، إذ يتحملن عبء الحفاظ على استمرارية الحياة تحت الحصار من خلال أدوارهن الأساسية في جلب المياه، وتوفير الغذاء، والعمل في الزراعة، والاضطلاع بالرعاية الأسرية بوصفهنّ المقدمات الرئيسيات للرعاية.

لا يمكن النظر إلى هذه الأزمات بوصفها مشكلات منفصلة، بل أجزاء من منظومة واحدة للهيمنة. ففي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، يجعل استحواذ الاحتلال على الأرض والمياه هذه الأزمات غير قابلة للفصل عن بعضها. تمارس السلطات الإسرائيلية سيطرة شبه مطلقة على مصادر المياه والأراضي بما يكرّس سياسة الإقصاء والتمييز العنصري القائم على العرق. ومنذ عام 1967، وضع الأمر العسكري رقم (158) جميع الموارد المائية الفلسطينية تحت السيطرة العسكرية، ما أسّس لنظام «فصل عنصري بيئي» يتمتع فيه المستوطنون بإمدادات وفيرة، بينما تواجه مجتمعات فلسطينية عديدة حالة حرمان مزمن من المياه. وتصف منظمات فلسطينية هذه الفوارق بأنها نظام أبارتيد مناخي أو بيئي.

في قطاع غزة، أدّت سنوات الحصار والقصف إلى تلوّث معظم المياه الجوفية وجعلها غير صالحة للشرب، وإلى تصريف مياه الصرف الصحي في البحر، واضطرار العائلات للعيش على كميات محدودة للغاية من المياه. وتُظهر الشهادات التي جمعها مركز المرأة خلال جرائم الإبادة أن هذا الحرمان ليس عارضًا ولا مجرد واقع تجريدي؛ بل هو انتهاك مباشر تعيشه النساء وهنّ جريحات، ونازحات حديثًا، ومفجوعات باستشهاد أفراد من أسرهن، ويواجهن التدمير المتعمَّد لشبكات المياه والآبار ومحطات التحلية. كما توضح الفصول اللاحقة أن هذه الظروف تدفع النساء إلى امتصاص انهيار أنظمة كاملة بأجسادهن وروتين حياتهن اليومي.

بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، تُظهر شهادات مركز المرأة نساءً في غزة يكافحن بشدة لتأمين أبسط مقومات الحياة. تقضي النساء ساعات طويلة في الاصطفاف للحصول على كميات قليلة من المياه غير الآمنة، ويحاولن في الوقت نفسه رعاية أطفال يعانون من سوء التغذية،

بينما تضعف أجسادهن هنّ أيضًا بسبب الجوع والتعرّض للهواء الملوث. ومع انقطاع الكهرباء وغاز الطهي، يُجبرن على الطهي على النيران في الهواء الطلق، فيستنشقن دخانًا كثيفًا يحرق العيون والرئتين. وكما ستبيّن الفصول التالية، فإن السياسات التي يفرضها الاحتلال – من تصريف مياه الصرف الصحي إلى هدم البنى التحتية – تحوّل الضرر البيئي إلى أداة للسيطرة، ويتجاوز هذا الضرر المياه ليصيب الأرض والتربة والتنوع الحيوي.

تستنزف مقالع المستوطنات والمصانع الصناعية جوانب من المرتفعات الفلسطينية، وتطلق الملوّثات، وتدمّر النظم البيئية، فيما تؤدي مصادرة الأراضي واقتلاع أشجار الزيتون إلى تقويض الأمن الغذائي. وتعكس هذه الأنماط ما يصفه بعض الباحثين بأنه «إبادة بيئية مُهندَسة»، وهي لا تؤثر على جميع الفلسطينيين والفلسطينيات بالقدر نفسه.

عدسة النوع الاجتماعي ضرورة أساسية

إنّ انعدام العدالة البيئية في فلسطين هو في جوهره أيضًا انعدام عدالة جندرية. فالنساء والفتيات يتحملن المسؤولية الأولى عن جلب المياه وتوفير الغذاء والوقود ورعاية المعالين والحفاظ على استمرارية الأسر في ظل الحصار والنزوح. وإلى جانب ذلك، يتقاطع الضرر البيئي مع البُنى الأبوية والعنف، ما يجعل اعتماد منظور النوع الاجتماعي ضرورة لفهم كيفية توزيع المسؤوليات والمخاطر، وتحديد الفئات الأكثر تضررًا.

ينطلق مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في عمله من هذا الإطار القانوني؛ فقد وثّق المركز، على مدى سنوات، كيف يتقاطع الاحتلال مع البُنى الأبوية ليؤدي إلى انتهاك حقوق النساء الفلسطينيات. ويُوسّع هذا التقرير هذا الجهد ليشمل المجال البيئي والمناخي، مبيّنًا كيف يعمل انعدام العدالة البيئية كشكل من أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي، وفي بعض الحالات كشكل من أشكال العنف البنيوي القائم على النوع الاجتماعي.

منهجية التقرير ونطاقه

يجمع هذا التقرير بين المراجعة المكتبية والبيانات الكمية والتحليل القانوني والشهادات الميدانية التي جمعها مركز المرأة (WCLAC) من نساء في قطاع غزة والضفة الغربية خلال الفترة 2023-2025. ومن خلال مقاربة نسوية تقاطعية قائمة على حقوق الإنسان، ندمج بين توقعات تغيّر المناخ وإحصاءات المياه والصحة وسرديات النساء من أجل تحديد أنماط الظلم البيئي والظلم الجندري المتداخل.

هيكلية التقرير

يُنظَّم هذا التقرير على النحو الآتي: يتناول الفصل الثاني الأنماط الرئيسة لانعدام العدالة البيئية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يشمل تلوّث المياه، وتدهور الأراضي وتدمير البنية التحتية ويُبرز كيف تُنتِج سياسات الاحتلال هذه الانتهاكات. أمّا الفصل الثالث فيحلّل تغيّر المناخ والهشاشة المناخية في الأرض الفلسطينية المحتلة، مبيّنًا كيف يعيق الاحتلال جهود التكيّف مع تغيّر المناخ، وكيف تُسهم الانبعاثات الناتجة عن الأنشطة العسكرية في تفاقم الضرر المناخي العالمي. ويعرض الفصل الرابع شهادات لنساء وفتيات فلسطينيات، منظَّمة وفق محاور تشمل: الصحة الإنجابية وصحة الأم، والحيض، والصحة النفسية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والرعاية غير مدفوعة الأجر، وانعدام الأمن الغذائي والمائي، والحياة في ظل النزوح. ويركّز الفصل الخامس على وكالة النساء ودورهن القيادي في مواجهة الضرر البيئي وبناء القدرة على الصمود. أمّا الفصل السادس فيقدّم قراءة تركيبية للنتائج، ويعرض توصيات موجَّهة للجهات الحاملة للواجب، بما يشمل إسرائيل باعتبارها قوة الاحتلال، ودولة فلسطين، والمنظمات الدولية، والجهات المانحة.

وتُظهر الفصول مجتمعةً أن الأضرار البيئية والمناخية في فلسطين ليست نتائج جانبية مؤسفة للنزاع، بل أدوات مركزية في منظومة الهيمنة الاستعمارية. كما تبيّن أن النساء الفلسطينيات لسن ضحايا لظلم متقاطع فحسب، بل هنّ أيضًا مدافعات في الصفوف الأمامية عن الأرض والمياه والحياة. إن تبنّي تحليل نسوي قائم على حقوق الإنسان ضرورة لفهم هذه الوقائع ولرسم مسار نحو عدالة بيئية ومساواة جندرية.

الفصل الثاني: انعدام العدالة البيئية في فلسطين

إن انعـدام العدالـة البيئيـة فـي الأرض الفلسـطينية المحتلـة ليـس نتيجـة جانبيـة للنـزاع ولا مظهرًا لفشـل الحوكمـة؛ بـل هـو جزء بنيـوي من نظـام اسـتعماري اسـتيطاني يعمـل على تفتيـت الأرض والاسـتيلاء علـى المـوارد الطبيعية وتحويل البيئات الفلسـطينية إلى مسـاحات قابلـة للتدمير بهدف واحـد هو التطهيـر العرقي للفلسـطينيين. وتؤكد التحليـلات القانونيـة المتعلقة بقانـون الاحتلال أن قـوة الاحـتلال تُعـدّ منتفِعـة مـن الممتلـكات العامة، وعليهـا واجـب حماية المـوارد الطبيعيـة لصالح السـكان الواقعيـن تحت الاحـتلال، لا اسـتغلالها أو تدميرهـا.[01] إلا أنّ السـلطات الإسـرائيلية، وعلى مـدى عقود، قامـت بصورة منهجية باسـتغلال المـوارد الفلسـطينية وتقييد الوصول إليهـا وتدميرها بطـرق تُحوّل البيئة إلى أداة للسـيطرة، وتحرم الفلسـطينيين مـن المقومات البيئية الأساسـية للحياة. وقـد وثّـق مركز المرأة للإرشـاد القانونـي والاجتماعي (WCLAC)، عبـر تقاريره الموازيـة الموجَّهة إلى هيئـات الأمـم المتحـدة، كيف تنتهك سياسـات التخطيـط والتنظيم والمياه والاسـتيطان الإسـرائيلية فـي الضفـة الغربيـة وقطاع غـزة الحقوق فـي المياه والصحة والسـكن ومسـتوى المعيشـة اللائق، مـع تأثيرات غير متناسـبة على النسـاء والفتيـات.[02] وفي إطار أوسـع، وصفت المقـررة الخاصة للأمم المتحـدة المعنيـة بحالة حقوق الإنسـان في الأرض الفلسـطينية المحتلة منذ عام 1967، فرانشيسـكا ألبانيـزي، فـي تقريرهـا لعـام 2024، الدمار الشـامل الذي لحـق بالبيئـة الطبيعية والعمرانيـة في غزة بأنـه جـزء من نمط أعمّ مـن الإبادة بوصفها محوًا اسـتعماريًا، يسـتهدف الفلسـطينيين وأنظمة الحياة البيئيـة التي تقـوم عليها حياتهم فـي آنٍ واحد.[03]

Photo: Euro-Mediterranean Human Rights Monitor

01 بيـرس كلانسـي، «خـارج سـياق البيئة: كيف تعـزّز فتوى محكمـة العدل الدولية بشـأن المناخ السـبل القانونية للمسـاءلة فـي فلسـطين»، مدونـة القانـون الدولـي وفلسـطين – Law for Palestine، 10 أيلول/سـبتمبر 2025 https://tinyurl.com/yaxpzcn4

02 مركـز المـرأة للإرشـاد القانوني والاجتماعـي (WCLAC)، التقرير الظل للجنـة الحقوق الاقتصاديـة والاجتماعية والثقافية: الـدورة 66 – مراجعـة إسـرائيل (2019). https://tinyurl.com/3s2pe4fe

03 الجمعيـة العامـة للأمـم المتحدة، حالة حقوق الإنسـان في الأراضي الفلسـطينية المحتلة منذ عـام 1967: تقرير المقررة الخاصـة فرانشيسـكا ألبانيـزي (الإبـادة بوصفها محـوًا اسـتعماريًا)، الوثيقـة A/79/384، 1 تشـرين الأول/أكتوبـر 2024.، https://docs.un.org/en/A/79/384.

فـي مختلـف أنحـاء الضفـة الغربية، بمـا في ذلـك القـدس الشـرقية، تعمل السـيطرة الإسـرائيلية علـى المـوارد البيئيـة ضمـن مـا يصفـه الباحثـون الفلسـطينيون بأنـه نظـام «الأبارتيـد المناخي أو البيئـي»؛ أي نظـام عنصـري يتمتّـع فيـه المسـتوطنون الإسـرائيليون بمـوارد محمية ووفيـرة، بينما يواجه الفلسـطينيون شـحًّا مُهندَسًـا، وتلوثًا، وإهمالاً متعمّدًا.[04] تسـيطر إسـرائيل على نحو 85% من المـوارد المائيـة الفلسـطينية، وتقيّد وصـول الفلسـطينيين إلى الينابيـع والمياه الجوفية عبر شـبكة مـن الأوامر العسـكرية، وآليـات الحقبة الأوسـلوية، وتصاريح الاحـتلال، والحواجز الماديـة.[05] ومنذ عام 1967، يشـترط الأمر العسـكري رقـم 158 حصول الفلسـطينيين على تصريح من الجيش الإسـرائيلي لبنـاء أو إصلاح أي منشـأة مائيـة، فـي حيـن يحصل المسـتوطنون على إمـدادات مائية غيـر منقطعة من شـركة «ميكوروت» المملوكة للدولة الإسـرائيلية، والتي تسـيطر على مصادر المياه الفلسـطينية وتسـتولي عليهـا. بالإضافـة إلى ذلك، كـرّس اتفاق أوسـلو الثانـي (1995) هذه السـيطرة من خلال منـح إسـرائيل حق النقض داخل اللجنة المشـتركة للميـاه، وتقييد حفر الآبار الفلسـطينية وتطوير البنية التحتيـة المائيـة، ولا سـيما في المنطقة (ج). وتشـير التقاريـر الموازية التـي رفعها مركـز المرأة إلى اللجنـة المعنيـة بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافية إلى أن إسـرائيل اسـتولت على معظم المـوارد المائيـة فـي الضفـة الغربيـة والقـدس الشـرقية وقطاع غـزة، وقيّـدت بشـدة إصلاح الآبار القديمـة، تاركـةً التجمعات الفلسـطينية بمـوارد مائية غير كافيـة وغير آمنة، فيما يتمتع المسـتوطنون بإمـداد متواصـل.[06] وبيـن عامـي 2008 و2020، تـم هدم مـا لا يقل عـن 802 خزان وآبار فلسـطينية، غالبًـا بذريعـة عـدم وجود تصاريـح إسـرائيلية، في الوقت الـذي كانت فيـه البنى التحتية الاسـتيطانية الجديـدة تتوسـع.[07] وتمثل هـذه الأنماط انتهاكًا مباشـرًا لالتزامات القانون الدولـي التي تفرض ضمان الوصـول غيـر التمييـزي إلى مياه الشـرب الآمنـة وخدمات الصـرف الصحي.

يُعـدّ أحـد أكثر تجلّيـات الأبارتايـد البيئي وضوحًـا التفريغَ المنهجيّ لميـاه الصرف الصحـي الصادرة عن المسـتوطنات الإسـرائيلية علـى الأراضـي الفلسـطينية. ويقـدّر تقرير بتسـيلم «لعبة قـذرة» (Foul Play) أن المسـتوطنات الإسـرائيلية فـي الضفـة الغربيـة تُنتج نحـو 17.5 مليون متر مكعـب من مياه الصـرف الصحـي سـنويًا؛ وكثيرٌ من هـذه المسـتوطنات يفتقرنَ إلى مرافـق معالجة كافيـة، كما تُترك 90%-95% مـن مياه الصرف الصحي الفلسـطينية دون معالجة بسـبب القيـود المفروضة على تطوير البنيـة التحتيـة الفلسـطينية.[08] ويتدفّـق جزء كبير مـن هذه الميـاه العادمة، غيـر المعالجـة، من مواقع المسـتوطنات المُقامـة على المرتفعـات نحو الوديان الفلسـطينية والجداول والأراضـي الزراعية. وقد كشـفت تحاليـل مفصلـة للمياه والتربة فـي منطقتَـي وادي شـاحيط والمنطقة الصناعيـة عمانوئيل، أجراهـا المجلـس النرويجـي للاجئيـن، عـن تركيزات مرتفعـة جدًا مـن بكتيريـا القولونيـات البرازية مثل الإيشيريشـيا كـولاي (E. coli)، إلى جانب معادن ثقيلة تشـمل النحاس والكروم والنيكل، ومسـتويات عاليـة مـن الصوديـوم تؤثر سـلبًا علـى بنيـة التربة.[09] وقـد دمّـر التلـوثُ الزراعـةَ المحلية: فقـد أبلغ المزارعـون فـي محيـط مسـتوطنة عمانوئيـل عـن انخفاضـات وصلـت إلى 70% فـي إنتـاج الزيتون وتراجعـات حـادة فـي الدخل، في حيـن تقلّصـت المسـاحات القابلة للزراعـة في وادي شـاحيط بعدما جعلـت الفيضانـات المتكررة لمياه الصرف الصحـي العديد من القطع الزراعية غير صالحة للاسـتعمال.[10]

04 سـارة سـالازار هوغز، سـتيفا فيليدنيتسـكي، وأميليا آردن غرين، «الغسـل الأخضر في فلسطين/إسـرائيل: الاسـتعمار الاسـتيطاني والظلـم البيئي في عصر الكارثة المناخيـة»، Environment and Planning E: Nature and Space، المجلد 6، العـدد 1 (2022). https://doi.org/10.1177/25148486211069898

05 عبير البطمة، «نسـاء فلسـطين يدافعـن عن الماء والأرض والحياة فـي مواجهة الاحتلال الإسـرائيلي»، مجلة كابير: مجلة نسـوية أمميـة، 8 تشـرين الثاني/نوفمبـر2021. https://tinyurl.com/bdf7dc99/

06 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC)، التقرير الظل، 2019.

07 البطمة، «نساء فلسطين يدافعن عن الماء...» المرجع نفسه.

08 بتسـيلم، لعبـة قـذرة: إهمـال معالجة مياه الصـرف الصحي في الضفـة الغربية، ورقـة معلومـات، حزيران/يونيو 2009. https://tinyurl.com/4wwrwk66

09 سـايمون راندلـز، «تأثيرات متسلسـلة: استكشـاف الأثر البيئـي لتصريف مياه الصرف من المسـتوطنات الإسـرائيلية»، المجلـس النرويجـي للاجئيـن (NRC)، 18 آذار/مـارس 2024. https://tinyurl.com/9p4t8u8z

10 المجلـس النرويجـي للاجئيـن (NRC)، «الضفـة الغربيـة: ميـاه الصـرف مـن المسـتوطنات الإسـرائيلية تدمـر الأراضـي الفلسـطينية وسـبل العيـش»، 21 آذار/مـارس 2024. https://tinyurl.com/3w4x33yr

وتُحرَم السلطات الفلسطينية باستمرار من الحصول على تصاريح لبناء أو تطوير محطات معالجة مياه الصرف الصحي، ما يجعل القرى الفلسطينية عمليًا مكبّات للنفايات السائلة الصادرة عن المستوطنات.[11]

وإلى جانب مياه الصرف الصحي، تقوم المناطق الصناعية المقامة داخل المستوطنات أو على أطرافها بتصريف نفايات المذيبات وبقايا المعادن والمياه الملوّثة كيميائيًا مباشرة في الأراضي الزراعية الفلسطينية، وغالبًا ما يتم ذلك ليلًا ومن دون أي رقابة فعّالة أو مساءلة. وتشير التقارير الموازية التي قدّمها مركز المرأة إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات إلى أن هذه الانتهاكات البيئية، إلى جانب مصادرة الأراضي وعنف المستوطنين، قد ألحقت ضررًا بالغًا بالقطاع الزراعي،[12] ولا سيما بالنساء المزارعات اللواتي يعتمدن على الحيازات الصغيرة وتربية المواشي والإنتاج المنزلي كمصادر للعيش والأمن الغذائي.[13] وقد وثّقت شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية (PENGON) التدهورَ التراكمي في خصوبة التربة والتنوع الحيوي والنظم الزراعية التقليدية الناجم عن توسّع المستوطنات، وأعمال المحاجر، ومناطق التدريب العسكري، مؤكدةً أن الضرر الواسع النطاق وطويل الأمد والشديد يصل إلى عتبة الإبادة البيئية (ecocide) كما يُناقَش في الأدبيات الحديثة للقانون الجنائي الدولي الناشئ.[14]

وغالبًا ما يتخذ عنف المستوطنين طابعًا بيئيًا صريحًا. فإلى جانب الاعتداءات على المزارعين خلال مواسم قطف الزيتون واقتلاع الأشجار، أقدم المستوطنون مرارًا على تسميم أو تخريب مصادر المياه الفلسطينية. وفي حادثة واسعة التغطية قرب نابلس عام 2005 قام مستوطنون بتلويث نبع قرية بمواد سامة ونفايات، ما تسبب بإصابات كبدية بين الأطفال، في محاولة لدفع السكان إلى ترك أرضهم.[15] وتشير التقارير التي رفعها مركز المرأة (WCLAC) إلى المقررين الخاصين للأمم المتحدة منذ عام 2012 إلى نمط مستمر يتمثل في مرافقة توسّع المستوطنات بزيادة في عنف المستوطنين ضد النساء، واقتحامات ليلية، وهجمات على الأصول الزراعية، ما يخلق بيئة قسرية تسهّل التهجير.[16] وتوضح النساء اللواتي قابلَهُنّ مركز المرأة (WCLAC) أن تدمير الآبار والخزّانات والحقول يجبرهن على شراء مياه من الصهاريج بأسعار مرتفعة، وتقليل استهلاك الغذاء، وسحب الأطفال من المدارس للتعامل مع فقدان الدخل وتزايد عبء العمل المنزلي. وتُظهر هذه الشهادات أن العنف البيئي الاستعماري لا ينفصل عن العنف الاقتصادي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

في القدس الشرقية، يتقاطع الظلم البيئي مع نظام قمعي شرس يشمل هدم المنازل، وسحب الهويات، وتخطيطًا عمرانيًا تمييزيًا يكدّس الفلسطينيين في أحياء مكتظّة تفتقر إلى البنية التحتية، وذلك بهدف تهجيرهم قسرًا. ويوثّق تقرير مركز المرأة (WCLAC) أحلام مُنهَكة (Dismantled Dreams) كيف نفّذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عمليات هدم واسعة في القدس الشرقية المحتلة بين كانون الثاني/يناير 2022 وأيار/مايو 2023 غالبًا ما دُمّرت خلالها شبكات المياه والصرف

11 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC)، التقرير الموازي لتقرير المتابعة المقدم من دولة فلسطين إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 29 آب/أغسطس 2022. https://tinyurl.com/47mxd83m

12 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC) وشركاؤه، مذكرة مشتركة للدورة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل لإسرائيل – الجلسة 43 للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022. https://tinyurl.com/5dsejf5y

13 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC) ومفتاح، أصوات النساء في ظلّ توسّع الاستيطان غير القانوني وانتهاكات القانون الدولي: تقرير تحليلي للانتهاكات الموثّقة ضد النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وعنف المستوطنين وإرهابهم، 2023. https:// https://tinyurl.com/f28tre2f

14 عبد الفتاح حامد علي وآخرون، النهج التشاركية للنزاعات وتغيّر المناخ والبيئة: دراسات حالة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المبادرة العربية للإصلاح ومؤسسة روبرت بوش، 2025. https://tinyurl.com/52vmf756

15 خالد عمايرة، «مستوطنون يسمّمون بئرًا فلسطينية»، قناة الجزيرة، 21 شباط/فبراير 2005. https://tinyurl.com/42huhr8y

16 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC)، العنف الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية: مذكرة للمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء، 16 أيلول/سبتمبر 2013. https://tinyurl.com/22eff9dy

الصحـي إلـى جانب المنـازل، ما حمّل النسـاء العـبء المالي والعاطفي لإعـادة البنـاء.[17] وفي تقرير» نسـاء القدس: فـي الخطوط الأماميـة في مواجهـة الاحتلال»، تصف النسـاء الفلسـطينيات حياتهن فـي مناطـق تعاني من ضعف خدمـات جمع النفايـات، وندرة المسـاحات الخضراء، والتعـرّض للتلوث الناتـج عـن المناطق الصناعية القريبة ومحاور السـير، في ظـل غياب القدرة السياسـية على التأثير في السياسـات الحضريـة أو البيئيـة.[18] وتفاقم هـذه الظروف البيئيـة الحضرية الضغوط النفسـية وانعدام الأمـان والعنـف الناجـم أصلًا عـن سـحب الإقامـة، واعتقـال الأطفـال، والإجـراءات العقابيـة الأخرى التـي وثّقهـا مركز المـرأة (WCLAC) فـي تقاريره المقدّمـة إلى لجنتـي سـيداو (CEDAW) والحقوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة (CESCR) وإلى لجنة حقوق الإنسـان.[19]

وإذا كانـت الضفـة الغربية والقدس الشـرقية تجسّـدان مظاهـر التدهور البيئي المزمـن في ظل نظام الفصـل العنصـري، فإن قطاع غزة يُمثّل التعبير الأشـدّ حدةً وكارثية لهذا النظام. فسـتة عشـر عامًا من الحصـار، والآن الإبادة الجماعيـة، أدّت إلى التدمير المنهجي لأنظمة الميـاه والطاقة والنفايات والصحة فـي غـزة، فيما اسـتهدفت الهجمات العسـكرية الواسـعة والمتكـررة البنـى التحتية الأساسـية التي تبقـي الحيـاة ممكنـة. وأظهر التقييم الأولـي لبرنامج الأمم المتحـدة للبيئة (UNEP) لعـام 2024 وجود دمار واسـع في شـبكات الميـاه والصرف الصحي، وأضرار جسـيمة في أنظمـة إدارة النفايات الصلبة، ومخاطـر مرتفعـة على التربـة والميـاه الجوفية.[20] وتشـير تقديرات غرينبيـس آوتيـاروا (Greenpeace Aotearoa) إلـى أنّ الهجمات الإسـرائيلية خلال المئة والعشـرين يومًا الأولى فقـط من الإبادة الحالية تسـبّبت فـي أكثـر من 536 ألف طـن من انبعاثات ثاني أكسـيد الكربـون، ودمّـرت 57% من الأراضي الزراعيـة، وخفّضـت معـدّل الوصول إلى مياه الشـرب لمعظم السـكان إلـى ما بين 2 و8 لتـرات للفرد يوميًـا وهـي مسـتويات أدنى بكثير مـن الحدّ الأدنى الإنسـاني الطـارئ البالغ 20-15 لتـرًا.[21] كما أفاد مكتـب الصحافـة الاسـتقصائية بأن نحو 200 ألـف مبنى قد دُمّر ومـا خلّف ملايين الأطنـان من الركام الملـوّث بالأسبسـت والمعادن الثقيلة وأسـهم في خلـق «أزمة بيئيـة لا مثيل لها».[22]

لـم يكـن الخـزان الجوفي السـاحلي، وهـو مصـدر الميـاه العذبة الطبيعـي الوحيـد في غـزة، صالحًا للاسـتدامة أصلًا قبـل الإبـادة الجاريـة، إذ تعـرّض للاسـتنزاف المفـرط وللتملّـح نتيجـة القيـود التي فرضهـا الحصـار الإسـرائيلي على الكهربـاء والوقود ومـواد الصيانة اللازمة لتشـغيل الآبـار ومحطّات التحليـة. وحتـى قبل تشـرين الأول/أكتوبر 2023 كانت نسـبة تتـراوح بين 95%-90 من الميـاه الجوفية فـي غـزة غير صالحة للاسـتهلاك البشـري.[23] وقـد أدّت الهجمـات اللاحقة إلـى تدمير أو إلحـاق أضرار جسـيمة بمعظـم الآبار وخطـوط النقل ومحطّـات معالجة الميـاه العادمـة. وفي ظل انقطـاع الكهرباء ومنـع الوقـود الإسـرائيلي، تعطّلـت محطّـات ضـخّ الصرف الصحـي، ما أدّى إلـى تدفّق أكثـر من 60 ألـف متـر مكعّـب من ميـاه الصـرف غيـر المعالجـة يوميًا إلـى البحـر المتوسّـط، وتجمّعهـا في برك مفتوحة تغمر الأحياء السـكنية وتشـكّل مخاطر صحية جسـيمة. وتعتمد العـائلات النازحة على معدّل لا يتجـاوز 8.4 لتـرات مـن المياه للفـرد يوميًا، وهي فـي معظمها مياه غير آمنة، فيما تسـتمر تفشـيات الإسـهال والأمـراض المنقولـة بالمياه مع اختلاط مياه الشـرب بالمياه الملوّثة. وتُظهر تحليلات شـبكة

17 مركـز المرأة للإرشـاد القانوني والاجتماعـي (WCLAC)، أحلام مُفككة: الهدم المتواصل للمنـازل في القدس وتأثيره على النسـاء، رام اللـه، 2023. https://tinyurl.com/484hk7he

18 مركـز المـرأة للإرشـاد القانوني والاجتماعي (WCLAC)، نسـاء القدس: في الخطوط الأماميـة بمواجهة الاحتلال، 2019. https://tinyurl.com/5fa52sd3

19 مركـز المـرأة للإرشـاد القانونـي والاجتماعـي (WCLAC)، مذكرة مقدّمة إلـى الفريق العامل لما قبل الجلسـة – سـيداو، 2016؛ مركـز المـرأة للإرشـاد القانونـي والاجتماعـي (WCLAC)، التقريـر المـوازي لاتفاقيـة مناهضـة التعذيـب (CAT، 2022)؛ مركـز المـرأة للإرشـاد القانونـي والاجتماعـي (WCLAC)، المنتدى الأهلـي لمناهضة العنف ضـد المرأة، والاتحـاد العام للمـرأة الفلسـطينية، تقريـر المتابعـة الأهلـي، 2023.

20 برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، الأثر البيئي للصراع في غزة: تقييم أولي، نيروبي، 2024 https://tinyurl.com/4xupwyjw

21 فـرح الحطّـاب، «الأرض المحروقة: جعل غزة غير صالحة للسـكن لأجيـال قادمة»، غرينبيس أوتـاروا، 11 تموز/يوليو 2024. https://tinyurl.com/m8mm7ys8.

22 مصباح خان، «خرسـانة محطمة ومياه ملوثة أسبابـت: القصف الإسـرائيلي يسـبب أزمة بيئية غير مسـبوقة في غزة»، مكتـب الصحافـة الاسـتقصائية، 15 تشـرين الأول/أكتوبـر 2025. https://tinyurl.com/5bwjmy5f.

23 الحطّاب، «الأرض المحروقة»، 2024.

المنظمـات البيئيـة الفلسـطينية (PENGON) لجودة المياه وأوضـاع النازحين أن التعـرّض الطويل لهذه الملوّثـات، إلـى جانب الإجهـاد الحراري والاكتظاظ في مراكـز الإيواء المؤقتة، يخلـق مخاطر صحية عامة طويلـة الأمـد سـتقع عبئها الأكبر على النسـاء والأطفـال وذوي الأمـراض المزمنة.[24]

لقـد أدّى الاسـتهداف الإسـرائيلي المتعمّـد للبنيـة التحتية المشـيَّدة إلـى إنتاج كميات غير مسـبوقة مـن الركام، ستسـتمر آثارهـا البيئية لعقـود طويلة. فغبار الإسـمنت، وألياف الأسبسـت، والرصاص، والزئبـق، وبقايـا المتفجّـرات والمواد الكيميائيـة الصناعية تلـوّث التربة والمياه الجوفية مـع دفع الركام بالجرافـات أو حرقه أو تركه مكدّسًـا في مكانه. ويحذّر برنامج الأمم المتحـدة للبيئة (UNEP) من أنّ غياب إدارة دقيقـة للـركام وعمليـات المعالجة البيئية، وهي حاليًا مسـتحيلة في ظل الحصار الإسـرائيلي، قد يجعـل أجـزاء من غزة غيـر صالحة للسـكن، ويؤدّي إلـى تدهور إضافي فـي الخزان الجوفي السـاحلي المنهـك أصلًا.[25] كمـا تُظهـر تقييمـات شـبكة المنظمـات البيئيـة الفلسـطينية (PENGON) للأضـرار اللاحقـة بأنظمة الطاقة الشمسـية فـي غزة أنّ حتى المكاسـب المحدودة في مجـال الطاقة المتجدّدة اللامركزيـة قـد جرى محوهـا بالكامل بفعل القصف، ما عمّـق من أزمة الفقر الطاقـي وزاد من الاعتماد القسـري على مصـادر وقود ملوّثة عنـد توفّرها.[26]

فـي الوقـت الـذي فرضت فيه إسـرائيل حظرًا كاملًا على دخول المسـاعدات الإنسـانية إلـى غزة، أكّد التصنيـف المتكامـل لمراحل الأمـن الغذائي (IPC) في آب/أغسـطس 2025 وصـول محافظة غزة إلى مرحلـة المجاعـة. وتشـير التقييمـات الميدانية وصـور الأقمـار الصناعية التي اسـتندت إليهـا منظمة «غرينبيـس» إلـى أنّ 57% مـن الأراضـي الزراعيـة قد تضـرّرت أو أصبحت غيـر قابلة للوصـول، فيما جـرى تجريـف أو قصف البسـاتين والبيوت البلاسـتيكية وأنظمة الري. وقـد انهار قطـاع الصيد البحري فعليًـا نتيجـة الهجمات البحرية ونقـص الوقود والتلوّث السـاحلي؛ إذ أدّى تدفّق ميـاه الصرف الصحي غيـر المعالجة إلى البحر المتوسّـط إلى ظهور طحالب ملوّثة وانتشـار مواد سـامة تجعـل الصيد القريب مـن الشـاطئ خطيـرًا على النظـم البيئيـة وصحة البشـر على حدّ سـواء. وتُحـذّر الوكالات الإنسـانية وهيئـات الأمـم المتحـدة مـن مجاعة واسـعة النطـاق وجوع كارثـي، حيـث غالبًا ما تـأكل النسـاء أخيرًا وبأقـل كميـة لإعطـاء الأولوية للأطفال وكبار السـن، وفـق ما وثّقته هيئـة الأمم المتحـدة للمرأة في التنبيـه الجنـدري (UN Women's Gender Alert)، وتقاريـر صندوق الأمم المتحدة للسـكان (UNFPA) حـول العنف القائـم على النـوع الاجتماعي والعدالـة الجندرية.[27]

تـؤدّي الأبخـرة والغـازات والمخلّفات السـامّة الناتجة عن القصـف المتواصل إلى تدهـور إضافي في جـودة الهـواء، إذ تُضيف ملوّثات كيميائية ومعـادن ثقيلة إلى بيئة جوّية خطـرة أصلًا. وفي ظل انعدام الوقـود تقريبًـا، تلجـأ العائلات إلى حرق البلاسـتيك والخشـب والقمامـة للطهي والتدفئـة، ما يطلق كميـات كثيفة من الديوكسـينات والمواد المسـرطنة في هواء مثقـل بالغبار. كما يسـاهم حرق الركام وتدمير المنشـآت الصناعية في زيادة تركيز الجسـيمات الملوّثة. ويشـير تقرير منظمـة الصحة العالمية (WHO) حـول النـوع الاجتماعي والصحة فـي الأرض الفلسـطينية المحتلة إلى أن النسـاء، بوصفهنّ مقدّمـات الرعايـة الأساسـيات، غالبًـا ما يبقين داخـل ملاجئ مكتظّة سـيئة التهوية مـع الأطفال وكبار السـن، مـا يزيد مـن تعرّضهـن للملوّثـات الداخليـة والخارجيـة، ويرفع مـن مخاطر الإصابـة بالأمراض التنفسـية، وازديـاد المضاعفات المرتبطـة بالحمل، وتطوّر أمـراض مزمنة على المـدى الطويل.[28] وقد أظهـرت دراسـات طبيـة من جـولات عـدوان سـابقة ارتباطًا بين التعـرّض للمعـادن الثقيلـة الناتجة عن الحـرب وارتفـاع معدّلات الـولادة المبكـرة، وانخفـاض وزن المواليد، وازديـاد التشـوّهات الخَلقية في

24 شـبكة المنظمـات البيئيـة الفلسـطينية (PENGON)، «الآثـار البيئيـة للحـرب علـى غزة: جـودة الميـاه والنازحين»، شـبكة المنظمـات البيئيـة الفلسـطينية، 2025. https://www.pengon.org/articles/view/199/en.

25 برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، الأثر البيئي للصراع في غزة، 2024.

26 شـبكة المنظمـات البيئيـة الفلسـطينية (PENGON)، «تقييـم الأضـرار وخطة التعافـي لمنظومة الطاقة الشمسـية في غـزة – 2024»، شـبكة المنظمـات البيئيـة الفلسـطينية، 2024. https://www.pengon.org/articles/view/175/en

27 هيئـة الأمـم المتحـدة للمـرأة (UN Women)، تنبيـه جنـدري: أزمـة غـزة، 2024؛ برنامج الأمـم المتحدة الإنمائـي (UNDP) وشـركاؤه، فلسـطين: العدالـة الجندريـة والقانـون، 2018.

28 منظمـة الصحـة العالمية (WHO)، تحليل جندري: مجموعة الصحة – الأرض الفلسـطينية المحتلة، 29 نيسـان/أبريل 2024، 30 نيسـان/أبريل 2024. https://tinyurl.com/44datxp6

غـزة.[29] وتشـير تحليلات وتقاريـر أحدث صادرة عـن مركز الميـزان وغيرها حول الصحـة الإنجابية في ظل الإبـادة والعنـف الإنجابـي إلـى أن تدميـر البيئة، وسـوء التغذيـة، والتعـرّض للمواد السـامة تتقاطع جميعها لتُهدِّد سلامة النسـاء الجسـدية واسـتقلاليتهن الإنجابية.[30]

تشـير العديـد مـن التحلـيلات الفلسـطينية والدولية إلـى أن حجـم التدميـر البيئي المتعمّـد في غزة وفي سـائر الأرض الفلسـطينية المحتلة يرتقي إلى مسـتوى "الإبـادة البيئية" (الإيكوسـايد). وتؤكّد دراسـة حديثة لشـبكة المنظمـات البيئية الفلسـطينية (PENGON) بشـأن الأراضي الزراعيـة أن تدمير التربـة وأنظمـة الميـاه والبنـوك البذريـة، إلـى جانـب التلـوّث طويل الأمـد للخـزان الجوفـي والبيئة البحريـة، ينسـجم مع التعريـف المقترح للإيكوسـايد بوصفه: «أفعالًا غير مشـروعة أو متهـوّرة تُرتكب مـع العلـم بوجود احتمال كبير لوقوع أضرار جسـيمة وواسـعة النطـاق أو طويلة الأمد علـى البيئة».[31]

وتُقـدّر ورقـة مشـتركة لـ Tipping Point North South والمعهد الفلسـطيني لاسـتراتيجيات المناخ (PICS) أن الانبعاثـات العسـكرية والانبعاثـات المرتبطـة بالصراع التـي أنتجتها إسـرائيل منذ عام 1948 تصـل إلـى مئـات ملايين أطنـان مكافئ ثانـي أكسـيد الكربون، مـع فاتـورة تعويضات مناخيـة تقدَّر بنحـو 148 مليـار دولار أمريكي عند احتسـاب الكلفة الاجتماعيـة للكربون، بما يوضّـح أن الأضرار البيئية للاحـتلال ليسـت محلية فحسـب بل كوكبيـة النطاق.[32]

29 نبيـل البرقونـي وآخـرون، «التغيّـرات فـي نتائـج الحمـل فـي غـزة بيـن 2011 و2016: العلاقـة مـع التغيـرات البيئيـة ومسـتويات المعـادن الثقيلـة لـدى الأمهـات والمواليـد»، Reproductive Toxicology، المجلـد 72 (2017): 41–42. https://doi.org/10.1016/j.reprotox.2017.06.163

30 مركـز الميـزان لحقوق الإنسـان، الصحـة الإنجابية تحت الإبادة: نضال النسـاء الفلسـطينيات في غزة، كانـون الثاني/يناير 2025. https://tinyurl.com/sx6h9cc5

31 علي وآخرون، النهج التشاركية للنزاعات وتغيّر المناخ والبيئة، 2025.

32 المعهـد الفلسـطيني لاسـتراتيجيات المنـاخ (PICS) وتيبينـغ بوينـت نـورث سـاوث (TPNS)، الانبعاثات المرتبطـة بالحرب والصـراع وتعويضـات المنـاخ لفلسـطين، 18 أيلول/سـبتمبر 2025. https://tinyurl.com/44y5acvh

ويضـع تقريـر مجلـس حقوق الإنسـان التابـع للأمـم المتحدة "أكثـر مما يحتمله بشـر" بشـأن العنف الجنسـي والإنجابـي وأشـكال العنف القائـم على النـوع الاجتماعي منـذ تشـرين الأول/أكتوبر 2023 التدميـر البيئي، وتسـوية الأحيـاء بالأرض، وتسـميم مصادر الميـاه، وانهيار الأنظمـة الصحية، ضمن السـياق القسـري الذي يحدث فيه هـذا العنف.[33] كما خلص أحـدث تقارير لجنة التحقيـق التابعة لمجلس حقـوق الإنسـان بشـأن الأرض الفلسـطينية المحتلـة، بما فيهـا القدس الشـرقية، وإسـرائيل إلى أن أفعـال إسـرائيل في غـزة ترقى إلـى جريمة الإبـادة الجماعية، مؤكّـدًا أن التدميـر البيئـي الموثّق بما يشـمل تسـميم الميـاه وتخريب الأراضـي الزراعيـة وانهيـار أنظمة الصحـة والصرف الصحي يشـكّل جـزءًا مـن نمط أوسـع من الأفعـال الإبادية التي تسـتهدف البشـر والنظـم البيئية التي تقـوم عليها حياتهم.[34]

تتجسّـد هذه المظالم البيئية بطرقٍ جندرية واضحة. فالنسـاء الفلسـطينيات، ولا سيما في المجتمعات الريفيـة والمهمّشـة ومخيّمات اللجـوء، يتحمّلن في الغالب مسـؤولية تأمين الميـاه والوقود والغذاء، وإدارة النفايـات المنزلية، ورعاية أفراد الأسـرة المرضى أو كبار السـن. كما تُظهر الدراسـات أن النسـاء فـي هـذه المناطق يعتبرن نـدرة الميـاه وتدهور الأراضـي والضغوط المناخيـة من أبـرز العوائق أمام سـبل العيـش والصحة، وهي عوائـق تتفاقم بفعل القيـود المفروضة من الاحـتلال والأعراف الأبوية السائدة.[35]

Photo: Bashar Taleb/AFP]

33 مجلس حقوق الإنسان – الأمم المتحدة (UNHRC)، «أكثر مما يحتمله البشر»، الوثيقة A/HRC/58/CRP.6.

34 مجلـس حقـوق الإنسـان – الأمـم المتحدة، التحليل القانوني لسـلوك إسـرائيل في غـزة بموجب اتفاقية منـع ومعاقبة جريمـة الإبـادة الجماعيـة، وثيقـة غرفـة المؤتمـرات A/HRC/60/CRP.3، 16 أيلول/سـبتمبر 2025.

35 جمعيـة المـرأة العاملـة الفلسـطينية للتنميـة (PWWSD)، التحديـات البيئيـة فـي فلسـطين: منظـور جندري، إعـداد عبد الرحمـن التميمـي، تشـرين الأول/أكتوبـر 2021. https://tinyurl.com/9kk6w94u

وتبيّـن أبحـاث المجموعات البؤرية فـي مجتمعات الأغوار أن انعدام الأمن المائي يزيد الأعباء الجسـدية علـى النسـاء، ويعرّضهـن للتحـرّش أثناء جمـع المياه، ويسـاهم فـي تفاقـم النزاعات والعنـف داخل الأسـرة، كمـا نناقش فـي الفصـل الرابع.[36] ويوضـح مجمل مـا قدّمه مركز المـرأة للإرشـاد القانوني والاجتماعـي مـن تقاريـر وبيانات سـواء المتعلقـة بالوصول إلـى الرعايـة الصحية في غـزة أو العنف الاسـتيطاني، أو تقاريـر الموازاة لبكين25+ وبكيـن30+ أن التدمير البيئي، وقيـود الحركة، وانهيار البنية التحتيـة تـؤدي باسـتمرار إلـى تعميـق أوجه عـدم المسـاواة الجندريـة القائمة، وزيـادة العنـف القائم علـى النـوع الاجتماعـي، وتقليص وصول النسـاء إلـى الخدمات الأساسـية، بما فيها خدمـات الصحة الجنس.37

تُظهـر المعطيـات مجتمعـةً أن المظالـم البيئيـة فـي فلسـطين ليسـت أحداثًـا متقطّعـة أو عَرَضية، بـل تنبـع من نظـام بنيـوي يتعامل مـع الأرض والميـاه والهـواء الفلسـطيني بوصفها مـوارد يمكن الاسـتغناء عنهـا وإتلافهـا. ويعكس هذا النمط ما تُشـير إليـه المادة الثانيـة/ج من اتفاقيـة منع جريمة الإبـادة الجماعية والمعاقبـة عليها، التي تُعرّف الإبـادة بأنها: «إخضاع الجماعة لظروف معيشـية يُقصد بهـا التسـبّب فـي تدميرها الكلّـي أو الجزئـي». إن هذا النمط يُقوّض الأسـس البيئية للصحة وسـبل العيـش، ويحـوّل التدهـور البيئي إلى أداة للسـيطرة والمحو. ويشـكّل هـذا الانهيار البنيـوي لأنظمة البيئـة الإطـار الـذي تُكافـح ضمنه النسـاء الفلسـطينيات من أجـل البقاء اليومـي. وتُظهر الشـهادات التـي نعرضها في الفصـول اللاحقة كيف تُنقّش هذه المظالم البنيوية على أجسـاد النسـاء وحياتهن: فـي الميـاه والغـذاء الملوّثَيْـن، وفي الأضـرار التي تطـال الصحـة الإنجابية والنفسـية، وفـي أعباء الرعايـة غيـر المدفوعة، وفـي زيادة التعـرّض للعنف.

36 UCL Chadwick Trust، «الماء يثقل حياتي في جميع جوانبها»، 2023.

37 مركـز المرأة للإرشـاد القانوني والاجتماعـي (WCLAC)، مواجهة الخطر المـزدوج: الاحتلال الاسـتعماري والنظام الأبوي، 2025.

الفصل الثالث: مظالم المناخ في فلسطين

تشير نماذج المناخ بشكل واضح إلى أنّ فلسطين التاريخية ستشهد ارتفاعًا حادًا في درجات الحرارة وتراجعًا في معدّلات الهطول خلال العقود المقبلة. وتُظهر تحليلات البيانات العالمية أنّ منطقة شرق البحر المتوسّط — بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة — ستشهد ارتفاعًا حراريًا يتراوح بين 1.5 و3 درجات مئوية بحلول منتصف القرن وفق السيناريوهات المتوسطة، مع احتمال ارتفاع أكبر بكثير في مسارات الانبعاثات العالية. ومن المتوقّع أن ينخفض الهطول المطري بنسبة تتراوح بين 10–20% خلال الفترة 2050–2090، ما سيؤدّي إلى موجات جفاف أطول وموجات حرّ أشدّ وطأة. كما يرتفع منسوب سطح البحر في شرق المتوسّط بمعدّل يقارب 2.8 ملم سنويًا، مع توقّعات بأن يتراوح الارتفاع بين 20 و110 سم بحلول نهاية القرن، الأمر الذي يهدّد بشكل مباشر الخزان الجوفي الساحلي والأراضي الزراعية المنخفضة في غزة.[38] وستفاقم هذه التحوّلات المناخية ندرة المياه، والإجهاد الحراري، والتصحّر، وارتفاع مخاطر الحرائق.[39] وباختصار، تواجه فلسطين واحدة من أكثر حالات الهشاشة المائية والمناخية حدّةً على مستوى العالم، ما يؤكّد الحاجة الملحّة إلى التكيّف والعدالة المناخية في منطقة تحاصرها درجات الحرارة العالمية المتصاعدة ونظام سياسي استعماري قمعي

الظلم المناخي البنيوي في ظلّ الاحتلال

إن الاتجاهات المناخية القاسية في فلسطين لا تقع على الجميع بالتساوي. ففي ظلّ الاحتلال العسكري الإسرائيلي، تُصنَع الهشاشة المناخية بصورة منهجية عبر الحرمان البنيوي من الموارد والحقوق. فمنذ عام 1967، باتت جميع الأراضي والمياه الفلسطينية فعليًا تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية، وهو ما رسّخته الأوامر العسكرية رقم 92 و158. وتستولي إسرائيل على نحو 80% من مياه الضفة الغربية، فيما لا يحصل الفلسطينيون إلا على 73-20 لترًا للفرد يوميًا، في حين يستخدم المستوطنون في المناطق القريبة أضعاف هذه الكمية. وتقوم شركة «ميكوروت» الإسرائيلية المملوكة للدولة بحفر آبار عميقة في الضفة لصالح المستوطنات والمزارع التجارية الكبرى، بينما تُرفض طلبات المجتمعات الفلسطينية بصورة منهجية لحفر آبار مماثلة أو إصلاح الآبار القائمة، ما يعزّز قدرة المستوطنين على الصمود في موجات الجفاف ويترك الفلسطينيين أكثر عرضة لندرة المياه. وحتى الآبار المنزلية لجمع مياه الأمطار تُهدم. ففي قرية العقبة في الأغوار الشمالية، تؤدّي سياسات الجيش الرافضة لربط المنازل بشبكة المياه إلى اضطرار السكان لشراء المياه بكلفة تبلغ ثلاثة أضعاف السعر، رغم مرور خط أنابيب «ميكوروت» بالقرب منهم.[40] وتمنع الحواجز العسكرية وسياسات الإغلاق وحظر التصاريح في المنطقة (ج) الفلسطينيين من إصلاح الآبار، أو إنشاء خزّانات جمع مياه الأمطار، أو بناء البيوت البلاستيكية الزراعية، أو حفر آبار جديدة. ويشير أحد الخبراء إلى أنّ إسرائيل تحظر أكثر من 70% من المعدات التقنية اللازمة لتشغيل وصيانة أنظمة المياه والصرف الصحي في غزة، مثل المضخّات، والفلاتر، والمواد الكيميائية، وغيرها.[41] وتشكل هذه القيود عائقًا بنيويًا أمام أبسط إجراءات التكيّف المناخي. كما تُجزّأ الأراضي الزراعية بفعل البؤر الاستيطانية والمناطق العسكرية، وتلوّث الحقول بسبب النفايات الصناعية، وتتقيّد إمكانيات الري الزراعي، ما يضعف القدرة البيئية والمائية الأصيلة للمجتمعات الفلسطينية.

---

38 شبكة خبراء المناخ والبيئة في المتوسط (MedECC)، تقرير التقييم المتوسطي الأول، 2020.

39 البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، تقدير الأضرار والاحتياجات السريع – غزة والضفة الغربية (التقييم المرحلي)، شباط/فبراير 2025. https://tinyurl.com/y36wyypk

40 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (ACRI)، الحق في المياه في الأراضي المحتلة: خلفية قانونية، شباط/فبراير 2016. https://tinyurl.com/2xcdz7b6

41 شيرا إفرون، جوردان ر. فيشبخ، إلانا بلوم، روسلان كاريموف، وميلينيدا مور، «الآثار الصحية لأزمة المياه في غزة: تحليل وخيارات سياساتية»، RAND Health Quarterly، المجلد 8، العدد 3 (2019). https://tinyurl.com/4fp2jvvs/

أمّا في غزة، فقد حوّلت عقود من الحصار والحروب الخزان الجوفي إلى مستنقع سامّ: إذ أدّى الضخّ المفرط وتسرّب مياه البحر إلى انهيار نوعية المياه، وبات 95% من المياه الجوفية غير صالحة للشرب.[42] وباختصار، فإنّ بنية الاحتلال، من حواجز وهدم ومنع تراخيص وحصار، تحوّل المناخ نفسه إلى سلاح. يواجه الفلسطينيون ندرة مفروضة ومصطنعة؛ فليس المناخ بذاته هو ما يحرمهم من القدرة على الصمود، بل الاستعمار الذي يسلبهم الوسائل اللازمة لمواجهته.

Photo: Keren Manor/Activestills

الحوكمة المناخية العالمية وخطة بيلم للعمل الجندري

أكّد مؤتمر الأطراف (COP30) أهمية هذه الأنماط، حيث قدّمت الرئاسة البرازيلية مسودة «خطة بيلم للعمل الجندري» ضمن الجهود الرامية إلى تعزيز العمل المناخي المستجيب للنوع الاجتماعي. ورغم أنّ المسودات الأولى كانت تحتوي على ما يقارب 500 قوس تفاوضي، فإن النص الحالي، كما ظهر في مشاورات الموتيراو (mutirão) تعكس توافقًا واسعًا على أنّ المساواة الجندرية، والمشاركة، والصحة الجنسية والإنجابية، والحماية من العنف تشكّل ركائز أساسية للسياسات المناخية.[43] وبالنسبة للنساء الفلسطينيات، اللواتي تتشكّل هشاشتهن المناخية عبر الاحتلال والحصار والحرمان المنهجي من الموارد، تُبرز أولويات خطة بيلم حقيقةً محورية: لا يمكن تحقيق عمل مناخي مستجيب للنوع الاجتماعي دون نزع السلاح، وضمان الوصول إلى الأرض والمياه، والحماية من العنف العسكري

العسكرة والانبعاثات والتدمير البيئي

يُعدّ الاحتلال العسكري محرّكًا رئيسيًا لتغيّر المناخ وللأضرار البيئية. فالإبادة والحرب الإسرائيلية على غزة، إلى جانب صادراتها العالمية من السلاح تنتج انبعاثات ضخمة وتخلّف دمارًا بيئيًا واسعًا. وتشير تحليلات حديثة إلى تقدير الخسائر المناخية رقميًا: إذ يقدّر الباحثون أنّ الجيش الإسرائيلي منذ عام 1948 مسؤول عن نحو 103 مليارات دولار أمريكي من «الدَّيْن المناخي» (من أصل 148 مليار دولار) المُستحقّ للفلسطينيين كتعويضات طويلة الأمد.[44]

42 البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، التقييم المرحلي (2025، IRDNA).

43 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC)، خطة عمل بليم الجندرية – بند جدول أعمال مؤتمر الأطراف 30 حول النوع الاجتماعي وتغيّر المناخ، النسخة 21/11/2025. https://tinyurl.com/55dh49ww

44 المعهد الفلسطيني لاستراتيجيات المناخ (PICS) وتيبينغ بوينت نورث ساوث (TPNS)، الانبعاثات المرتبطة بالحرب والصراع وتعويضات المناخ لفلسطين، 2025.

وفـي الهجـوم الحالـي، أدّت الغارات الجويـة والقصف وحدهما إلـى انبعاث ما يقـارب 0.5 مليون طن مـن ثانـي أكسـيد الكربون خلال بضعة أشـهر فقط. وإلـى جانب الكربـون، دمّرت العمليات العسـكرية المسـاحات الخضـراء فـي غـزة، ولوّثت التربـة، وسـمّمت الهواء والميـاه. فالـركام الناتج عن تسـوية المبانـي بالأرض يخنق الخـزّان الجوفي؛ وألياف الأسبسـت والمعادن الثقيلة وبقايا المتفجّرات تنتشـر فـي التربـة وعلـى السـاحل. كما يـؤدّي قتل الأشـجار وتدميـر الأراضي الرطبـة إلى تسـريع التصحّر. وقـد انهـار قطاع الصيد البحري بعد سـنوات من الهجمـات البحرية والتلوث.[45] وباختصـار، كلّ موجة من العنـف العسـكري تعمّق الأزمة المناخية هنا، إذ تُحـرّق المصارف الكربونية وتُدمّر النظم البيئية الهشّـة. ويضاعـف هـذا "الإيكوسـايد العنيف" مظالم الميـاه التاريخية: ففـي اللحظة التي تُصبـح فيها الحاجة إلـى التكيّـف أكثر إلحاحًا، يضمـن الحصار والحـرب أن على المجتمعـات الفلسـطينية أن تُناضل في آنٍ واحـد من أجل حقوق الإنسـان وحقـوق البيئة.

Photo: Flash90

تفاقُم عدم المساواة الجندرية بفعل تغيّر المناخ

تدفع النسـاء والفتيـات الثمن الأعلى لهذه الإبـادات البيئية المتداخلة. فالإجهـاد المناخي يُضخّم أوجه عـدم المسـاواة الجندريـة القائمـة، ويُضاعف الأعبـاء التـي تتحملها النسـاء الفلسـطينيات باعتبارهنّ مقدّمـات رعايـة، ومزارعات، وربّات أسـر. وفي غزة اليـوم، يضرب انهيار أنظمة الصحـة والغذاء والمياه النسـاء بشـكل خـاص. وتؤكد كل من صنـدوق الأمم المتحدة للسـكان وهيئة الأمم المتحـدة للمرأة أن تغيّر المناخ وعدم المسـاواة الجندرية والصحة الإنجابية مترابطة بشـكل لا ينفصم في منطقة الشـرق الأوسط وشـمال إفريقيا.[46]

45 A. آيـة بسيْسـو، «ملاحـة بحـر غـزة المُسـتعمَر: مقاومة مشـاريع اسـتخراج الطاقـة من الميـاه الفلسـطينية»، مجلة shadow، 12 حزيران/يونيـو 2025. https://tinyurl.com/3f59hmse

46 صنـدوق الأمـم المتحـدة للسـكان (UNFPA)، العمـل المناخـي المتكامـل – الصحـة الإنجابية والعنـف القائم علـى النوع الاجتماعـي، 2023.

وهنـاك أكثـر مـن 50 ألـف امـرأة حامـل و337 ألف طفـل دون سـن الخامسـة في غـزة حاليًـا،[47] كثير منهـم يواجهـون سـوء تغذية حـادًّا وأمراضًا خطيـرة. وفي ظل الحصار الإسـرائيلي على المسـاعدات الإنسـانية، لا تسـتطيع النسـاء الحوامل الحصـول على الفيتامينات أو الرعاية السـابقة للـولادة، بينما يـؤدّي الجـوع فـي زمن الحـرب إلى فقـر الـدم، والإجهاض، والتقـزّم. وكما تـروي إحـدى الأمهات من غـزة ممـن حملن خلال القصف: «وجهي شـاحب دائمًـا. أعاني ألمًا في المعدة بسـبب المـاء الملوّث ونقـص الغـذاء الصحي. أن تكوني حـاملًا في زمن الحرب أمر لا يُطاق».[48] وتتحمّل النسـاء في المنازل عبئًـا لا ينتهـي مـن العمـل: الاصطفاف الطويـل للحصول علـى كميات شـحيحة من الميـاه، الطهي علـى نيران مكشـوفة بـدون وقـود، ورعاية أفـراد الأسـرة المرضى. وفي الشـهادات التـي جمعتها باحثـات مركـز المرأة (WCLAC) ميدانيًا، تحدّثت النسـاء عن غسـل الملابس يدويًا أثناء استنشـاق دخان النيـران البدائيـة، وطهي الطعام بقطع فحم بدائية، واسـتحمام الأطفال فوق مواقد مكشـوفة، وكلّها تزيـد من الأمـراض التنفسـية والإجهاد النفسـي.[49] وتُضاف هـذه التحديـات إلى القيود الإسـرائيلية المسـتمرة: فالمزارعـة التي تُحرَم مـن مياه الري ومن الوصول إلى أرضها تشـعر بضغـوط تغيّر المناخ كمـا تشـعر بالحرّ، ولكن دون أي وسـيلة للانتصاف القانوني. وباختصار، تتحـوّل الصدمات المناخية في فلسـطين إلـى ظلـم جندري، ينقل النسـاء مـن دور القيّمات القادرات على إدارة شـؤون الأسـرة إلى مقدّمات رعاية يائسـات يسـعين فقط للبقـاء في أزمة مصنوعة بشـريًا.

التقاطع: من الظلم المناخي إلى الظلم البيئي إلى الأذى الجندري

Photo: Anadolu Ajansı

يجـري الظلـم المناخـي في فلسـطين بسلاسـة داخـل منظومة أوسـع مـن الظلـم البيئـي، ليعود ويتجسّـد فـي معانـاة جندريـة مركّبة. فالقـوى نفسـها التي تضـخّ ثاني أكسـيد الكربون فـي الهواء وتُحـدث ثقـوب الرصـاص في الجـدران، أي الاسـتعمار والاحـتلال العسـكري الإسـرائيلي، هي التي تنتـج تربـة ملوّثـة ونفايـات سـامة تقـوّض كل جانـب من جوانـب الصحـة. وتتحمّـل النسـاء أذى هذا

47 منظمـة الصحـة العالميـة – المكتـب الإقليمـي لشـرق المتوسـط (WHO EMRO)، «خطر انتشـار الأمـراض يتصاعد في غـزة»، 2023.

48 ش.ف.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «الحمل في ظروف الجوع»، تموز/يوليو 2025.

49 غ.أ.ه.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «سوء تغذية بسبب المجاعة»، تموز/يوليو 2025؛ ش.ف.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «الحمل في ظروف الجوع»، تموز/يوليو 2025.

التشـابك بشـكل فريـد. فالميـاه النـادرة غير آمنـة، والغذاء المسـتورد غالبًا مـا يكون فاسـدًا أو فقيرًا غذائيًـا، وعـبء التعامـل مع هذه المخاطر يقع بصورة غير متناسـبة على النسـاء. وفـي إحدى مقابلات مركـز المـرأة (WCLAC)، ناشـدت أمّ مـن غـزة ترعـى أطفالًا رُضّـع: «أمضـي أيّامًا لا آكل فيها سـوى المـاء، وحتـى هذا المـاء غير آمن للشـرب».[50] تختصر كلماتهـا هذا التقاطـع: امرأة نازحـة، محرومة من الغـذاء بفعـل الحصـار والإبـادة، تحمل فوق جسـدها آثـار النـدرة المصنوعـة سياسـيًا والمفاقمة من تغيّـر المنـاخ. وتُفاقـم الصدمة النفسـية وتفـكّك البُنـى المجتمعيـة، الناجمـان عن التطهيـر العرقي والتدميـر البيئـي، أوجـه عـدم المسـاواة الجندرية. فالعنف الجنسـي يزداد مـع انهيار الأسـر، والصحة النفسـية تتدهـور في غيـاب أيّ دعـم. ومع ذلك، تقف النسـاء الفلسـطينيات في طليعـة المقاومة، يُنشـئن حدائق فـي المخيّمات، ويصمّمن مرشّـحات مياه تحـت الحصار، ويطالبن بحلـول مناخية قائمة علـى الحقـوق. ويذكّرنـا الإطـار النسـوي القائم على حقوق الإنسـان بـأن العدالة هنـا لا تعني خفض الانبعاثات الكربونية فحسـب، بل تفكيك البنية الاسـتعمارية نفسـها. وتعني الاعتراف بسـيادة النساء الفلسـطينيات علـى مواردهن، وضمان أن تُمـوّل التعويضات المناخية خدمات رعايـة الأمومة، والمياه النظيفة، واسـتعادة سُـبل العيش. وفـي نهاية المطاف، ليسـت الأزمة المناخية في فلسـطين كارثة طبيعيـة بقـدر ما هـي كارثة سياسـية، ولا يمكن معالجتها من دون إصلاح بيئي شـامل ونيل الشـعب الفلسـطيني لحقوقه وحريّته.

50 ج.ه.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «سوء تغذية بسبب المجاعة»، تموز/يوليو 2025.

الفصل الرابع: الظُلم الجندري

يتنـاول هـذا الفصل الكيفية التـي يتقاطع بها التدهور البيئـي والضغط المناخي وسياسـات الاحتلال على أجسـاد النسـاء ووقتهنّ وسبل عيشـهنّ. وبالاستناد إلى شهادات لنسـاء من غزة، مدعّمة بالأدلة الكميـة والقانونيـة الـواردة في الفصول السـابقة، يُظهـر الفصل كيف يـؤدي تدميـر الأرض وأنظمة الغـذاء والميـاه والبنى التحتية الأساسـية إلى إنتاج أذى جنـدريّ مميّز. وتتراوح هـذه الأضرار بين أزمات الصحـة الإنجابيـة وصحـة الأم، وازديـاد التعـرض للعنف القائـم على النـوع الاجتماعـي، وتفاقم أعباء الرعايـة غير المدفوعة، وتآكل كرامة النسـاء واسـتقلاليتهن.

Photo: B'Tselem

ورغـم أن العديـد مـن الأنماط الموصوفة ليسـت جديـدة، إلا أنّ المرحلـة الراهنة من الإبـادة والحصار فـي غـزة قد دفعتها إلى مسـتوى غير مسـبوق. فظروف المجاعـة، وانهيار منظومـات الصحة والمياه والصـرف الصحـي، والتهجيـر الجماعي حوّلت بيئات كانت هشّـة أصلًا إلى فضاءات يصبـح فيها البقاء اليومـي أمـرًا غيـر مضمون. وفي هـذه الظـروف، تتحمّل النسـاء، بحكم مسـؤولياتهنّ عـن الأطفال وكبـار السـن والغذاء والمـاء المنزلي، دور أول المسـتجيبات وآخر مـن يأكل أو يرتاح. تُظهر شـهاداتهن وتجاربهـن رواياتٍ عن الظلـم البيئي والمناخـي، روايات مكتوبة على أجسـادهن ونقـوش يومية في تفاصيل حياتهن.

4.1 الصحة الإنجابية وصحة الأم تحت الحصار

تُشـكّل الصحة الإنجابية وصحة الأم إحدى السـاحات المركزية التي يتجسّـد فيهـا التدمير البيئي والجوع والتعـرّض للتلـوّث السـام بوصفها انتهاكات مباشـرة لحقوق النسـاء. فقد أدّى انهيـار خدمات الولادة، إلـى جانب تلـوّث الهواء والماء والغـذاء، إلى خلق ظروف يصبح فيها الحمل نفسـه خطـرًا على الحياة.

كانـت أ.م.ي.خ، أرملـة تبلـغ من العمر 24 عامًا مـن غزة مدينة، حاملاً خلال واحدة من أشـدّ فترات نقص الغـذاء حـدّة.[51] وقـد نجت لأشـهر دون أي إمكانية للحصـول على الطحيـن أو الفاكهـة أو الخضروات أو البيـض أو أي مصـدر للبروتيـن. كما اختفـت المكمّلات الأساسـية مثل حمض الفوليـك، الذي يُوصف عـادةً للوقايـة مـن عيـوب الأنبـوب العصبـي وغيرهـا مـن التشـوّهات الخلقيـة، من المستشـفيات والصيدليـات بالكامل.

51 أ.م.ي.خ.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «إجهاض بسبب صدمة الحرب وسوء التغذية»، تموز/يوليو 2025.

ومـع تقـدّم الحمـل، بـدأت تعانـي مـن قـيء متواصل وارتفـاع حـاد في ضغـط الدم، وهـي حالات تتطلـب متابعـة دقيقـة وتغذية كافيـة. وعندمـا تمكّنت أخيـرًا من إجراء صورة تشـخيصية في الشـهر الخامـس من الحمل، اكتشـف الأطباء وجود تشـوّهات شـديدة فـي الجنين. وأكّد عـدة مختصين غياب أعضـاء حيويـة، بما فـي ذلك المثانـة والرئتيـن، وتجمّع سـوائل في بطـن الجنين.

نصحت رئيسـة قسـم الولادة بضـرورة إنهاء الحمـل حفاظًا على حيـاة أ.م.ي.خ.[52] وقـد وصفت الإجراء ومـا تلاه بأنـه «مـوتٌ حقيقـي»، موضّحـة أنها اسـتيقظت مـن التخدير لترى جسـد طفلتهـا، الطفلة التـي كانـت تنتظرها بشـوق لتكون أختًـا لابنها الصغيـر. وأبلغها الطاقـم الطبي أن التشـوّهات التي وُجـدت فـي الجنين تتوافـق مع التعرّض للغازات السـامة والدخـان الناتج عن القصف في شـمال غزة، حيـث بقيـت خلال جـولات متتالية مـن الغارات والتهجيـر. وبينما كانـت تعاني أصلًا من ضعف شـديد بسـبب سـوء التغذيـة، واجهـت أ.م.ي.خ صعوبـة كبيرة فـي التعافي مـن فقدان الدم ومـن الصدمة النفسـية العميقـة جـرّاء فقـدان طفلتهـا، ثـم فقـدان زوجهـا لاحقًا، الـذي قُتل أثنـاء توزيعـه الطعام علـى عـائلات نازحـة. وصفت نسـاء أخريـات حمـولًا وولادات جـرت بالكامل في ظـلّ المجاعـة وانهيار البنيـة التحتيـة. فقد اكتشـفت أ.م.ي.خ وهي في منتصف العشـرينيات، حملها بعـد عودتها إلى حيّ مدمّـر فـي شـمال غزة.[53] طـوال حملها لـم تتمكّن مـن الحصول علـى حمـض الفوليـك أو الحديد أو الرعاية السـابقة للولادة. كانت المستشـفيات المكتظّة والمسـتنزفة الموارد تسـتقبل فقط الإصابات والحـالات الطارئـة، فيما باتت العيـادات الخاصة بعيدة المنـال ماديًا. أخبرت الباحثات أنها شـعرت بحركة جنينهـا تضعـف، واضطرت إلى تنـاول كميات قليلة من السـكر لتحفيـز الحركة، لأن الأطعمـة المغذية اختفت تمامًا أو وصلت أسـعارها إلى مسـتويات لا يمكن تحملها. فقدت نحو عشـرة كيلوغرامات خلال الحمـل، وعانـت مـن آلام في المعدة بسـبب تلوّث الميـاه، وواجهت احتمال الولادة فـي نظام صحي بلا معـدات، وبعـدد قليـل من العامليـن، وتحت خطر القصف المسـتمر.

Photo: Reuters

52 المرجع نفسه.
53 المرجع نفسه.

تُظهر هذه الشهادات أن الصحة الإنجابية وصحة الأم لا يمكن فصلهما عن الواقعين البيئي والمناخي. فالهواء السام، والمياه الملوّثة، والركام والمخلّفات، والعقبات الممنهجة أمام وصول الغذاء والإمدادات الطبية تتقاطع جميعها لتشكّل ما بدأ العديد من الخبراء الفلسطينيين والدوليين بتسميته عنفًا إنجابيًا بنيويًا. وفي ظل الاحتلال والحصار، يُحرم النساء فعليًا من حقّهن في تحديد ظروف الحمل، أو إتمامه بأمان، أو الوصول إلى إنهاء الحمل عند الحاجة، إذ يفرض الواقع المادي المحيط بهنّ استحالة الأمومة الآمنة.

استنادًا إلى شهادات مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC)، تُظهر عمليات التدمير الممنهج التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي خلال الحرب الإبادية على قطاع غزة عنفًا إنجابيًا بنيويًا ينسجم مع الأفعال المعرَّفة كجريمة إبادة جماعية بموجب المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والتي تتطلّب ثبوت نية تدمير جماعة ما كليًا أو جزئيًا. تُبرز الأدلة وقائع مفجعة من حالات الإجهاض، والولادات المبكرة، وحالات ولادة أجنة موتى، الناجمة مباشرة عن الضغط النفسي الشديد، والأذى الجسدي، والتهجير القسري. وفي الوقت نفسه، تواجه النساء الحوامل انتهاكات جسيمة تشمل التفتيشات المهينة، والسرقة، والاحتجاز، والحرمان المتعمّد من الوصول إلى الرعاية الصحية، ما يجبرهن على الولادة في ظروف غير آمنة، في سيارات الإسعاف، وتحت القصف، وفي أماكن تفتقر إلى الحدّ الأدنى من السلامة، وقد يصل الأمر إلى الفصل القسري بين الأمهات وأطفالهن الخُدّج. كما أدى تدمير عدد كبير من المستشفيات، والنقص الحاد في حليب الأطفال، وانهيار النظام الصحي بالكامل بسبب الحصار على الوقود والمساعدات الإنسانية، إلى فرض ظروف معيشية تهدف إلى الإبادة المادية للجماعة، بما في ذلك وفاة الرضّع نتيجة سوء التغذية. وهذا يتوافق مع الأفعال التي تُقصد منها منع الولادات داخل الجماعة، وهو أحد الأركان الأساسية لتعريف جريمة الإبادة الجماعية.

4.2 الصحة الحيضية والكرامة

تُعدّ الصحة الحيضية مجالًا إضافيًا تظهر فيه الآثار الجندرية المباشرة للانهيار البيئي والتهجير. ورغم إهمالها في الكثير من التقييمات الإنسانية، فإن الوصول إلى مستلزمات الحيض، والمياه النظيفة، ومرافق الصرف الصحي الخاصة يُعدّ أمرًا أساسيًا لكرامة النساء، وقدرتهنّ على الحركة، ومشاركتهنّ في الحياة العامة.

أكّدت عدة نساء في غزة أنهنّ غير قادرات على تأمين الفوط الصحية لأنفسهنّ أو لبناتهن. س.ا.ه وهي أم تبلغ من العمر 52 عامًا ولديها اثنا عشر ابنًا وابنة، تعيش اليوم مع بناتها في خيمة منصوبة مباشرة على شارع في وسط غزة بعد تدمير منزل العائلة في بيت حانون. تعاني الأسرة من جوع شديد، لكن س.ا.ه تكافح أيضًا لتلبية الاحتياجات الصحية الأساسية.[54] فبناتها اللواتي تتراوح أعمارهن بين 19 و16 و25 عامًا، لا يجدن أي مستلزمات للحيض؛ والخيمة بلا حمّام؛ والمياه شحيحة للغاية. وتستخدم الأسرة دلوًا صغيرًا داخل الخيمة لقضاء الحاجة، فيما يُغطّى المدخل بقطعة قماش لتوفير قدر ضئيل من الخصوصية. بالنسبة لس.ا.ه وبناتها، أصبح الحيض مصدرًا للمهانة والمعاناة، يُدار من دون مواد كافية أو مرافق ملائمة، وتحت خوف دائم من انكشاف أمرهن.

وتعكس شهادات أخرى، إضافة إلى توثيق مركز المرأة الأوسع من غزة، واقعًا مشابهًا: نساء يضطررن لاستخدام مواد بديلة مرتجلة، وأحيانًا يُعدن استخدامها من دون غسل كافٍ بسبب ندرة المياه النظيفة؛ وإدارة الدورة الشهرية في ملاجئ مكتظّة أو خيام بلا أي مساحة منفصلة للنساء. تزيد هذه الظروف من مخاطر الالتهابات وتقوّض إحساس النساء بسلامتهن الجسدية، كما تُقيّد حركتهن، إذ قد تتجنّب النساء الخروج من الخيمة أو الوقوف في طوابير المساعدات أثناء الحيض خوفًا من التسريب والوصم.

54 س.أ.ه.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «ظروف معيشية قاسية ومقتل ابنها البكر أمام عينيها»، تموز/يوليو 2025.

Photo: Abed Rahim Khatib/Flash90

إن البعد البيئي لهذه الأزمة واضح. فدمار شبكات المياه والصرف الصحي، وتلوّث المياه الجوفية، وانهيار سلاسل التوريد للسلع الأساسية كلها تؤدي إلى وضع تُهمّش فيه الصحة الحيضية ولا تُوفَّر لها أي موارد. ومن منظور قائم على الحقوق، يمثّل هذا شكلًا من المعاملة المُهينة الخاصة بالنوع الاجتماعي، المرتبطة مباشرةً بالاحتلال والانهيار البيئي الناتج عن الحرب، وبمنع وصول المساعدات الإنسانية.

4.3 الصحة النفسية، الصدمات، والقلق البيئي (Eco-anxiety)

تكشف الشهادات أيضًا عن أذى نفسي واسع النطاق. تصف النساء عبئًا تراكميًا من الحزن والخوف والإهانة وعدم اليقين بشأن المستقبل. ولا يرتبط هذا الألم بالعنف المباشر والخسارات فحسب، بل أيضًا بالعيش لأشهر أو لسنوات في بيئات متدهورة لا يمكن فيها تلبية الاحتياجات الأساسية.

فقد روت أ.م.ي.خ أنها انحدرت إلى اكتئاب حاد بعد اكتشاف تشوّهات جنينها وفقدانه لاحقًا، في ظلّ تهديد القصف المستمر وغياب الغذاء الكافي. أمّا س.ا.ه فتحدثت عن شعورها بـ «الاختناق المستمر، والارتجاف، والهلع» بعد أن رأت ابنها الأكبر يُقتل أمام خيمتها مباشرة، وعجزت عن استيعاب غياب فهي تتناول دواءً مضادًا للاكتئاب لكنها تعيش اللحظة نفسها في كوابيس متكررة.[55] وتصف ج.ح. وهي أم تبلغ 31 عامًا وتعيش في خيمة وسط غزة شعورها بـ»الضياع» والخجل من كونها عبئًا على أسرتها المنهكة أصلًا. تعاني من السكري وارتفاع ضغط الدم، وكلاهما تفاقم بسبب سوء

55 أ.م.ي.خ.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «إجهاض بسبب تشوّهات مرتبطة بالحرب وسوء التغذية»، تموز/يوليو 2025.

التغذية الشديد.[56] وبعد سنوات من العنف الأسري من زوجها، أصبحت مسؤولة وحدها عن أطفالها في ظلّ المجاعة والتهجير. تعيش قلقًا وغضبًا دائمَين، يتوجهان أحيانًا نحو أطفالها، وتتلقّى دعمًا نفسيًا، لكنها تشعر أن معاناتها غير منفصلة عن الظروف المادية المحيطة بها: «لا يوجد طعام، لا توجد مستلزمات، ولا توجد مساعدات. أعيش حياة بلا شيء.»

وتُظهر هذه الشهادات أشكالًا من قلق المناخ (eco-anxiety) والصدمات النفسية التي تنشأ عندما يُختبر التدمير البيئي والمخاطر المرتبطة بالمناخ بوصفها أحداثًا متعمّدة وطويلة الأمد ولا مهرب منها. وتُوضّح شهادة م.أ. ذلك بشكل أعمق، فبينما كانت تشاهد ابنها البالغ من العمر ثلاث سنوات ينهار بسبب سوء التغذية الحاد، وصفت شعورها بـ"الهلع والعجز والخجل» لأنها لم تستطع إيجاد الطعام الذي قال الأطباء إنه سينقذ حياته، وهو عبء نفسي لا ينفصل عن الشروط البيئية والسياسية التي صنعت المجاعة.[57] وتعي جميع النساء اللواتي جرى مقابلتهن تمامًا أن معاناتهن ليست نتيجة كارثة طبيعية، بل نتيجة قرارات بشرية: قصف البنية التحتية، تقييد المساعدات، والإبقاء على الحصار. ويُفاقم هذا الوعي شعورهن بالخذلان والظلم، ويؤكّد ضرورة فهم الصحة النفسية في فلسطين باعتبارها متجذّرة في العنف السياسي والأذى البيئي معًا.

4.4 العنف القائم على النوع الاجتماعي في سياقات الحرب والشح

يتعزّز العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) ويتحوّل في ظلّ الأزمة البيئية والإنسانية الراهنة. ورغم تزايد الاهتمام الدولي بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، تُظهر الشهادات هنا كيف يتصاعد العنف البنيوي والعنف الأسري تحت ضغط الجوع والتهجير وانهيار سُبل العيش.

تبرز شهادة ج.ح. بشكل خاص في هذا السياق. فهي تصف زوجًا كان يضربها ويهينها بشكل روتيني، ولا يُبدي أي اهتمام بأطفاله، ويرفض إعالة الأسرة حتى قبل أن تتركه.[58] وفي ظلّ الحصار، أصبح إهماله وعنفه متشابكين مع الهشاشة الاقتصادية والبيئية: فقد كان يطالبها بأن «تجدي الطعام بأي طريقة» بينما يرفض هو البحث عن عمل أو طلب المساعدة. خلّف العنف الجسدي المستمر ندوبًا نفسية ما تزال ترافقها حتى بعد الانفصال؛ إذ تعيش قلقًا وغضبًا دائمَين، يتوجّهان أحيانًا نحو أطفالها.

وفي مثل هذه الظروف، يُنتج شحّ الطعام والمياه، وغياب الدخل، والاكتظاظ في الملاجئ بيئة تتصاعد فيها التوترات وتتصلّب فيها الأعراف الأبوية. وقد تعتمد النساء على أقارب ذكور للوصول إلى المساعدات، أو وسائل النقل، أو المال، مما يعرّضهنّ لمزيد من الإكراه والإساءة. وفي الوقت نفسه، فإن محدودية الوصول إلى آليات الإبلاغ الآمن، والملاجئ، وسبل الانتصاف القانوني، وهي نفسها مقيّدة بالاحتلال وانهيار المؤسسات، تجعل العديد من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي غير مرئية أو غير مُعالجة.

وتُبرز هذه الأنماط ضرورة فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي ليس كقضية منفصلة، بل كجزء من استمرارية من الأذى الجندري تشمل الظلم البيئي والحرمان. فعندما تُجبَر النساء على تحمّل الجوع، والوقوف في طوابير المساعدات تحت الخطر، والعيش بلا خصوصية في الخيام، أو الاعتماد على شركاء مسيئين من أجل البقاء، فإن احتمالات تعرّضهن للعنف ترتفع بشكل كبير. ولذلك، يجب أن تدمج أي استجابة فعّالة عناصر الحماية مع التدخلات البيئية والإنسانية، لضمان معالجة العنف ضمن سياقه الأشمل الذي يُنتجه الاحتلال والحرمان وانهيار البنى الأساسية للحياة.

56 ج.ه.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «سوء تغذية بسبب المجاعة والعنف الأسري»، تموز/يوليو 2025.

57 م.أ.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «سوء تغذية بسبب المجاعة»، شهادة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، غزة – مستشفى الرنتيسي، 25 تموز/يوليو 2025.

58 ج.ه.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «سوء تغذية بسبب المجاعة والعنف الأسري»، تموز/يوليو 2025.

4.5 العمل الرعائي وسبل العيش وفقر الوقت

أدّى تدمير سبل العيش والخدمات الأساسية إلى زيادة هائلة في عبء الرعاية غير المدفوعة والعمل اليومي من أجل البقاء، والذي تتحمّله النساء بصورة أساسية. فمع مقتل الرجال أو إصابتهم أو عجزهم عن العمل، تصبح النساء المسؤولات الأوليات عن إطعام الأسرة، ورعاية الأطفال، ودعم كبار السن، وإدارة تفاصيل الحياة اليومية في ظروف النزوح. ورغم أن هذا العمل غير مرئي في الإحصاءات الرسمية، إلا أنه يُشكّل العمود الفقري لاستمرار الحياة تحت الحصار.

وتُجسّد قصة س.ا.ه هذا الواقع بوضوح. فبعد مقتل ابنها الأكبر، أي هو المعيل الرئيسي للأسرة، وكون زوجها كبيرًا في السن ويعاني من أمراض نفسية وجسدية، أصبحت مسؤولة عن رعاية أسرة كبيرة من الأطفال وزوجها، في خيمة بلا أي وصول مستقر للغذاء أو الماء.[59] عليها أن تُنسّق طلب الطعام من الجيران، وأن تُرسل أبناءها المراهقين للوقوف في طوابير المساعدات، وأن تُدير احتياجات بناتها الصحية والنفسية، وأن تعتني بزوجها الذي تتدهور حالته تدريجيًا. هذا العمل غير المدفوع مُنهك جسديًا ومُستنزِف نفسيًا، خصوصًا حين يقترن بجروحها الناتجة عن الشظايا وبحزنها المستمر على فقدان ابنها.

تصف نساء أخريات أعباءً مشابهة: غسل ملابس الأسرة كاملةً يدويًا بسبب غياب الغسالات والكهرباء؛ الوقوف لساعات طويلة تحت الشمس للحصول على بضعة لترات من الماء أو وجبة واحدة من المطابخ الجماعية؛ وتمضية الليالي بلا نوم بسبب جوع الأطفال أو الخوف من القصف أو المرض. وشرحت إحدى النساء الحوامل أن تسخين الماء للاستحمام يتطلّب منها الوقوف فوق نار مكشوفة تُنتج دخانًا كثيفًا يحرق عينيها ويغطّي وجهها ويديها بالسّواد. وقالت إنها تشعر بأنها «فقدت أنوثتها»، إذ جعلها العمل البدني المستمر والتعرّض للدخان والأوساخ عاجزة عن الاعتناء بجسدها.[60]

وفي الوقت نفسه، انهارت فرص العمل المأجور بالنسبة للنساء. فقد كانت إمكانية الوصول إلى العمل الرسمي محدودة حتى قبل الحرب الحالية؛ أمّا الآن، ومع تدمير الأسواق وتقييد الحركة، أصبح من الصعب حتى ممارسة الأنشطة البسيطة المدرة للدخل. إن هذا الجمع بين زيادة العمل الرعائي غير المدفوع وفقدان الدخل يُعمّق التبعية الاقتصادية للنساء ويقوّض قدرتهنّ على ممارسة الاستقلالية، الأمر الذي يعزّز أنماط الفقر الجندري التي وثّقها مركز المرأة (WCLAC) في تقاريره السابقة.

4.6 انعدام الأمن الغذائي والمائي والبيئي في الحياة اليومية للنساء

تُظهر الشهادات أن النساء يصِفن معاناتهنّ دائمًا من خلال عدسة الجوع والمياه غير الآمنة. فهنّ غالبًا آخر من يأكل، يعطين الأولوية للأطفال والزوج، وأول من يشعر بالآثار الجسدية للمجاعة والجفاف. وتُفاقم الظروف البيئية هذه الهشاشة: الحرّ الشديد داخل الخيام المصنوعة من الأغطية البلاستيكية، والتعرّض للحشرات والآفات، واستنشاق دخان حرق الخشب أو النفايات.

تقول ج.ح.، البالغة 31 عامًا، إنها لا تزن سوى 43 كيلوغرامًا، وتعاني من نوبات متكرّرة من انخفاض ضغط الدم والدوار وهبوط السكر بسبب انعدام الطعام.[61]

59 س.أ.ه.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «ظروف معيشية قاسية ومقتل ابنها البكر أمام عينيها»، تموز/يوليو 2025.

60 غ.أ.ه.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «سوء تغذية بسبب المجاعة»، تموز/يوليو 2025.

61 ج.ه.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «سوء تغذية بسبب المجاعة والعنف الأسري»، تموز/يوليو 2025.

وتضيف أنها تعيش أحيانًا على الماء فقط لأيام، ومع ذلك، فحتى هذا الماء غير آمن للشرب. وتشرح غ.أ.ح.، وهي أم تبلغ 26 عامًا ولديها طفلان، أنها غالبًا لا تأكل شيئًا ولا تشرب إلا القليل جدًا من الماء بسبب الندرة الحادّة، ما يجعلها ضعيفة للغاية وغير قادرة على إنتاج ما يكفي من الحليب لطفلها الرضيع، الذي يبكي باستمرار من شدّة الجوع.[62] وقد أبلغها الطبيب أنها في المرحلة الثانية من سوء التغذية، لكن ومع عدم توفر الطعام، لا تستطيع التعافي.

تصف العديد من النساء معاناة أطفالهن الصغار من سوء تغذية حاد، يظهر في انخفاض خطير في مستوى السكر في الدم، وفقدان سريع للوزن، وضعف واضح في جهاز المناعة. تروي إحدى الأمهات أن جسم طفلها البالغ ثلاث سنوات بدأ ينتفخ وتظهر عليه بقع حمراء بسبب النقص الشديد في البروتينات والفيتامينات، بعد أشهر من العيش في خيمة دون أي إمكانية للوصول إلى البيض أو الحليب أو الفاكهة أو اللحوم.[63] وحتى عندما يمتلك الوالدان بعض المال، فإن الطعام غالبًا غير موجود في السوق، أو تكون أسعاره مرتفعة إلى درجة يصبح فيها ثمن علبة واحدة من حليب الأطفال أعلى بكثير من كل ما تبقّى للعائلة من مدّخرات.

وتُعد شهادة م.أ.، وهي أم تبلغ 33 عامًا ونازحة من تل الهوى، من أكثر الحالات حدّة التي وثّقها مركز المرأة (WCLAC).[64] فقد أصيب طفلها أمير، البالغ ثلاث سنوات، بآلام في البطن، والتهابات معوية، وبقع حمراء على جلده بعد أشهر من العيش في خيمة بلا أي وصول إلى البروتين، أو الحليب، أو البيض، أو الفاكهة، أو اللحوم. ومع تفاقم المجاعة، بدأ جسده ينتفخ، وانهار جهازه المناعي، وانخفضت مؤشرات التغذية لديه إلى مستويات حرجة للغاية. أوضح الأطباء أنه يحتاج إلى البيض والحليب كي يبقى على قيد الحياة، وهي أغذية غير متوفرة تمامًا في غزة تحت الحصار والإبادة. وروت الأم قائلة: «لدينا بعض المال، لكن المال لا قيمة له عندما لا يوجد طعام.»

4.7 التهجير، أوضاع المأوى وفقدان الخصوصية

يؤدي التهجير القسري الجماعي، الذي يطال النساء والأطفال بشكل غير متناسب، إلى تقويض فوري لأساسيات الكرامة والأمان. فعندما يُدفع مئات الآلاف إلى ظروف عيش هشّة: خيام، ملاجئ مؤقتة، مدارس مكتظّة، بيوت مدمّرة، ومبانٍ عامة محشورة بالبشر، فإن فقدان الخصوصية يتحوّل مباشرة إلى أذى جندري بالغ. بالنسبة للنساء والفتيات، تُلغي هذه البيئة كل المساحات الآمنة الضرورية للوظائف الجسدية الحميمة: النوم، تغيير الملابس، الرضاعة الطبيعية، وإدارة الدورة الشهرية. غياب الفصل بين الحياة العامة والخاصة يُقوّض سلامتهن الجسدية ويزيد من تعرضهن لمخاطر صحية، ووَصم اجتماعي، وعنف قائم على النوع الاجتماعي، ويحرِمهن في النهاية من القدرة الأساسية على الراحة أو الحفاظ على الحد الأدنى من الكرامة الشخصية.

تعيش س.ا.ه وبناتها في خيمة منصوبة على شارع، حيث ينام زوجها وأبناؤها على الرمل خارجًا، بينما تنام الفتيات داخل الخيمة. لا يوجد أي فصل بين مساحة المعيشة والنوم وقضاء الحاجة. وتستخدم الأسرة دلوًا كمرحاض، تُفرغه قرب الخيمة، ما يزيد من تلوث بيئة متدهورة أصلًا. وتعيش غ.أ.ح. في خيمة مكتظّة مماثلة مع عائلتها الممتدّة، من دون حمّام أو أي مساحة مستقلة تخصها. وتصف الخيمة بأنها «قمة الإهانة والمعاناة»، حيث الحرّ الشديد في الصيف، والبرد القارس في الشتاء، والوجود المستمر للحشرات والذباب والزواحف الصغيرة.[65]

62 غ.أ.ه.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «سوء تغذية بسبب المجاعة»، تموز/يوليو 2025.

63 ل.أ.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «سوء تغذية بسبب المجاعة»، تموز/يوليو 2025؛ غ.أ.ه.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «سوء تغذية بسبب المجاعة»، تموز/يوليو 2025؛ م.أ.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «سوء تغذية بسبب المجاعة»، تموز/يوليو 2025 (خصوصًا رواية م.أ. حول ابنها البالغ ثلاث سنوات، أمير).

64 م.أ.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «سوء تغذية بسبب المجاعة»، تموز/يوليو 2025.

65 غ.أ.ه.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «سوء تغذية بسبب المجاعة»، تموز/يوليو 2025.

تعيـش امـرأة أخـرى، ل.أ.، في مـأوى صغير تتشـاركه ثلاث عـائلات، ما مجموعه اثنا عشـر شـخصًا.[66] رعايـة طفـل رضيـع يعانـي من سـوء تغذية في مثـل هذه الظـروف تتطلّـب يقظة دائمـة وتضحيات جسـيمة فـي النوم والطعام والاسـتقرار النفسـي. غيـاب الإضاءة لـيلاً، إلى جانب أصـوات القصف والطائـرات والـكلاب الضالّـة، يتـرك الأطفـال في حالـة رعب مسـتمر، ويجعـل الأمهات عاجـزات عن تهدئتهـم أو توفير شـعور بالأمـان لهم.

هذه الظروف ليسـت طارئة أو عَرَضية؛ بل هي نتاج مباشـر للتدمير واسـع النطاق للمسـاكن والمدارس والبنـى التحتيـة العامة. وبالنسـبة للنسـاء، تعني هـذه الأوضاع فقدانًـا عميقًا للخصوصية الجسـدية وللسـيطرة علـى الجوانـب الحميمـة من حياتهـن اليوميـة. إن ما يترتب علـى ذلك من ضيـق، وخجل، وقلـق مسـتمر، يشـكّل جزءًا مـن النمط الأوسـع للأذى الجنـدري الناتج عـن العنف البيئي والعسـكري المفروض على الفلسـطينيين والفلسـطينيات.

4.8 الهشاشات التقاطعية وأشكال التمييز المركّب

تُظهر الشـهادات بوضـوح أن مظاهر الظلم الجنـدري تُختبَر بطرق تقاطعية؛ فالعمـر، والحالة الاجتماعية، والإعاقـة، والترمّـل، وتاريخ التهجير، والوضـع الاقتصادي-الاجتماعي، جميعها عوامـل تحدد كيف تُعاش آثار التدهـور البيئي والمناخي.

فالنسـاء الأرامـل مثـل م.أ.ي.ك. يتحملـن عـبء الحـزن وفقـدان الـزوج، إضافـة إلى رعايـة الأطفال بمفردهـن، في سـياق انهـارت فيه فرص العمل وسـبل العيش.[67] أما النسـاء الأكبر سـنًا مثل س.ا.ه فيتعيّـن عليهـن التوفيق بين تلبيـة احتياجاتهن الصحية، ورعاية أسـر كبيرة، ودعـم أزواج يعانون أمراضًا جسـدية ونفسـية خطيرة، وكل ذلك تحت وطـأة التهجير المتكرر وفقدان البيت وكل أشـكال الاسـتقرار. الأمهـات الشـابات مثـل ش.ف. ول.أ. يواجهـن تراكبًـا صادمًـا للواجبـات: رعايـة أطفال رُضّـع أو حمل قائـم، الحـداد على أفـراد العائلة الذيـن قُتلـوا، وإدارة الجوع والمخاطـر البيئية والصحيـة اليومية.[68]

النسـاء المصابـات بأمـراض مزمنـة كالسـكري، وارتفـاع ضغط الـدم، واضطرابـات الصحة النفسـية، ونقـص الكالسـيوم، هـنّ الأكثر هشاشـة حين تنعـدم الأدويـة والمياه النظيفـة والغـذاء المغذي. أما النسـاء اللاتـي يعشـن فـي خيـام أو ملاجئ مؤقتـة فيتعرضـن بدرجـة أعلى لموجـات الحـر، والبرد القـارس، والأمراض المنقولة بالحشـرات، والالتهابات التنفسـية، وهي كلها تتفاقـم بفعل تغيّر المناخ والتدهـور البيئـي. كما أن كثيرات منهن تعرضـن للتهجير المتكرر، مع عمليـات إخلاء عديدة والعودة إلى أحيـاء مدمـرة، ممـا أدى إلى تـآكل شـبكات الدعم الاجتماعـي التي كن يعتمـدن عليها.

هـذه الهشاشـات المتداخلـة تؤكـد أن الظلم المناخـي والبيئي في فلسـطين لا يمكـن معالجته دون معالجـة البنـى المُنتِجـة له: الاحـتلال، الحصـار، والتمييـز القائم علـى النـوع الاجتماعي. وهـي تذكّر أيضًا بأن النسـاء لسـن مجموعة متجانسـة؛ بل تختلـف احتياجاتهن ومواقعهن وقدرتهـن على التكيّف. لذلـك يجـب أن تُعطي أي اسـتجابة قانونية أو إنسـانية أو سياسـية أولوية خاصة للفئـات الأكثر عرضة للخطـر: الأرامـل، والأمهات المعيلات، والنسـاء المسـنّات، والنسـاء ذوات الإعاقة، والنسـاء اللواتي يعشـن في خيـام وملاجئ غير رسـمية ومخيمات النزوح. هـذه الفئات تقف على خطـوط التماس بين العنـف البيئـي والعنف البنيوي، وهـي أولى الفئات التي يجـب أن تكون في مركز صوغ السياسـات، والبرامج الإنسـانية، والاسـتجابات الحقوقية.

66 ل.أ.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «سوء تغذية بسبب المجاعة»، تموز/يوليو 2025.

67 أ.م.ي.خ.، باحثـة ميدانيـة: صفـد القيشـاوي، «إجهاض بسـبب تشـوّهات مرتبطـة بالحرب وسـوء التغذيـة»، تموز/يوليو 2025.

68 ش.ف.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «الحمل في ظروف الجوع»، تموز/يوليو 2025؛
ل.أ.، باحثة ميدانية: صفد القيشاوي، «سوء تغذية بسبب المجاعة»، تموز/يوليو 2025.

الفصل الخامس: النساء كفاعلات في التغيير

تنبثق وكالة النساء الفلسطينيات البيئية والمناخية من المشهد نفسه المُثقل بالاحتلال والبُنى الأبوية والانهيار البيئي، كما وُصف في الفصول السابقة. ويُظهر التاريخ الطويل لمركز المرأة (WCLAC) للإرشاد القانوني والاجتماعي في توثيق العنف القائم على النوع الاجتماعي، وهجمات المستوطنين، وعمليات الهدم، والقمع السياسي، أن النساء لسن مجرد ضحايا لأشكال الأذى المتقاطعة.

وتُظهر الشهادات التي وثّقتها باحثات مركز المرأة (WCLAC) ميدانيًا، والمحلَّلة ضمن إطار القانون الدولي الإنساني (IHL)، أن النساء الفلسطينيات يتعرّضن بشكل غير متناسب لعنف منهجي ناتج عن الاحتلال الإسرائيلي. ويتجلّى هذا العنف عبر تقاطع معقّد من الانتهاكات، تشمل إرهاب المستوطنين، وهدم المنازل، والتهجير القسري، والعنف الإنجابي والجنسي، والانتهاكات بحق الأسيرات، واستخدام النساء كدروع بشرية خلال الاقتحامات الليلية في المخيمات، والإذلال والتحرّش الجنسي اليومي على الحواجز وكلها تبرز كيف تعمل بُنى الاحتلال على تكريس انتهاكات سياسية وجندرية متشابكة. ومع ذلك، تبقى النساء فاعلات ومنظّمات ومقدّمات رعاية يمسكن بالنسيج الاجتماعي والبيئي لمجتمعاتهن. فوكالتهن لا تُمارَس في ظروف اختيار أو وفرة؛ بل تُنتزع من قلب الحصار والنزوح والتمييز البنيوي. ولذلك يفهم هذا الفصل "صمود النساء" ليس كصفة فردية تُحتفى بها، بل كممارسة سياسية تُقاوم الظلم البيئي وفي الوقت نفسه تكشف إخفاقات الدول والجهات الحاملة للواجب في الوفاء بمسؤولياتها.

يُعدّ عمل البقاء على قيض الحياة يومياً أحد أهم أشكال المقاومة البيئية، وإن كان من أقلّها ظهورًا للعيان. ففي غزة، تصف النساء اللواتي استمعت إليهن باحثات مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC) في شهاداتهن كيف بقين على قيد الحياة لأشهر في ظروف المجاعة، وهنّ يصطففن لساعات طويلة للحصول على مياه غير آمنة، ويسعين بشقّ الأنفس لتأمين كميات شحيحة من الخبز وحليب الأطفال، ويبتكرن وسائل بديلة للطبخ والتدفئة باستخدام بقايا الأخشاب وإشعال النيران في العراء. ومع تكرار التهجير القسري وتدمير المنازل، تقوم النساء بتنظيم الطهي الجماعي في الخيام والمآوي المؤقتة؛ فيجمعن حصص الغذاء، ويتقاسمن مسؤوليات رعاية الأطفال، ويتناوبن على الوقوف في طوابير المساعدات رغم خطر التعرّض لإطلاق النار عند نقاط التوزيع.[69]

هذه الممارسات ليست إنسانية فحسب؛ بل هي فعلٌ سياسي بامتياز. فالهجمات الإسرائيلية المتعمّدة على منظومات المياه، والأراضي الزراعية، والبنية التحتية للطاقة تستهدف جعل الحياة غير قابلة للعيش، ودفع الناس قسرًا إلى الرحيل. غير أنّ النساء، من خلال إبقاء العائلات صامدة «بالقدر الكافي» للبقاء، وبناء شبكات دعم متبادل، والإصرار على البقاء في الأرض كلما أمكن، يزعزعن هذه المنطقية الاستعمارية ويقوّضن أهدافها. إن الأفعال اليومية التي وثّقتها شهادات مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، من تقاسم رغيف الخبز وغسل ملابس الأطفال يدويًا في غياب الكهرباء أو مواد التنظيف وتحويل قصاصات القماش إلى حفاضات، إلى السير لمسافات طويلة بحثًا عن لقمةٍ تسدّ الرمق، كلها ممارسات تُبقي تماسك المجتمع حيًّا في ظل نظامٍ مُصمَّم لإحداث الانهيار البيئي. إنها الأفعال التي تحفظ إمكانية التعافي الجماعي في أماكن استهدفتها آلة الحرب بمحاولة المحو والاقتلاع.

كما تقف النساء في الصفوف الأمامية للدفاع عن الأرض والمياه وسبل العيش، ولا سيما في المناطق الريفية من الضفة الغربية، والأغوار، ومناطق (ج). تُظهر تقارير أكشن إيد-فلسطين (Action Aid Palestine) أن المزارعات فقدن بساتينهن وبيوت البلاستيك نتيجة الصقيع والجفاف

69 UNSDG، «نحتاج إلى عمل حقيقي»، 2024.

وموجات الحر المتفاقمة بفعل تغيّر المناخ، إضافةً إلى حرائق المستوطنين المتعمّدة، بينما تجعل القيود الإسرائيلية على الآبار والبرك وشبكات الريّ القدرة على التكيّف شبه مستحيلة. ورغم ذلك، تواصل النساء زراعة قطعٍ صغيرة من الأرض، وتربية الماعز والدواجن، والحفاظ على حدائق المنازل كشبكات أمانٍ غذائيّ في مواجهة انعدام الأمن الغذائي المتزايد.[70]

تصف ناشطات البيئة، ومنهن عبير البطمة من اتحاد لجان العمل البيئي/أصدقاء الأرض-فلسطين (PENGON/FOE Palestine)، كيف تُعيد اللجان النسوية إحياء الينابيع، وحماية المراعي المشتركة، وإعادة زراعة الأشجار بعد حرائق المستوطنين وفيضانات مياه الصرف. كما تُجرّب النساء زراعة محاصيل مقاومة للجفاف، وتُحيين تقاليد حفظ البذور، ويُصررن على العودة إلى الحقول رغم ما يتعرضن له من مضايقات الاحتلال الإسرائيلي وعنفه.[71]

في قطاع غزة، عملت المزارعات والتعاونيات النسوية مع منظمات مثل اتحاد لجان العمل البيئي (PENGON) على تقييم تلوّث التربة والمياه، ووضع خطط لإعادة تأهيل أنظمة الريّ العاملة بالطاقة الشمسية، والمناصرة من أجل الاعتراف بالتدمير الشبيه بجريمة الإبادة البيئية للأراضي الزراعية باعتباره جريمة تستوجب المساءلة وجبر الضرر.[72] هذه الجهود تشكّل فعل مقاومة لمحاولات تحويل الأرض الفلسطينية إلى مساحة قابلة للتدمير والإهمال وغير صالحة للعيش.

يُشكّل التنظيم المجتمعي والتحرّك القانوني والمناصرة طبقة أساسية أخرى من فاعلية النساء في القضايا البيئية والمناخية. وينطلق عمل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC) من دعم النساء في توثيق الانتهاكات مثل الاقتحامات الليلية وهدم المنازل وعنف المستوطنين وحرمانهن من المياه وتقييد الحركة والتلوّث البيئي بهدف إيصال شهاداتهن إلى هيئات الأمم المتحدة التعاهدية وإجراءاتها الخاصة. لقد أسهمت النساء في تقديم أدلة ضمن التقارير المقدَّمة إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW)، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR)، ولجنة مناهضة التعذيب (CAT)، ولجنة حقوق الإنسان، وآلية الاستعراض الدوري الشامل، موضحات كيف يرتبط الانتهاك البيئي وحرمان الموارد الطبيعية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والأذى الصحي والتهجير القسري. ومن خلال هذا العمل، لا تقتصر مساهمة النساء الفلسطينيات على رواية معاناتهن؛ بل يشاركن فعليًا في تشكيل النقاش القانوني الدولي حول جريمة الفصل العنصري والإبادة البيئية (الإيكوسايد) والعنف الإنجابي.

على المستوى المحلي، تشارك النساء في مجالس القرى ولجان المخيمات والتعاونيات الزراعية والمجموعات المجتمعية التي تنظّم جهودًا تتعلّق بالوصول إلى المياه، وإدارة النفايات، والطاقة المتجددة، وحملات مناهضة الهدم. وتُظهر تقارير بيجين30+ وبيجين25+ الصادرة عن منظمات المجتمع المدني، والمنسَّقة من قبل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي و»المنتدى»، دور النساء القيادي في حماية الينابيع والأراضي المشتركة، والتصدّي لسياسات التخطيط والتنظيم التمييزية في مناطق (ج) والقدس الشرقية، والمطالبة بسياسات بيئية تراعي العدالة الجندرية لدى الجهات الفلسطينية الرسمية.[73] إن التمكين القانوني مثل معرفة الحقوق المتعلّقة بالأرض والمياه والسكن والصحة وكيفية تفعيل الآليات الدولية يمثّل بحد ذاته شكلاً من أشكال العمل من أجل العدالة البيئية والمناخية، لا سيما في سياق تخلّي الدول والقوة القائمة بالاحتلال عن مسؤولياتها القانونية والأخلاقية في حماية هذه الحقوق.

70 أكشن إيد – فلسطين، «أكشن إيد فلسطين تسلّط الضوء على أثر أزمة المناخ على النساء الفلسطينيات»، 8 آذار/مارس 2022. https://tinyurl.com/5fjwuyhx

71 البطمة، عبير. «نساء فلسطين يدافعن عن الماء»، 2021.

72 شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية (PENGON)، «الآثار البيئية للحرب على غزة»، 2025.

73 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC)، مواجهة الخطر المزدوج، 2025.

تنبـع فاعلية النسـاء البيئيـة أيضًا من معـارف محليّة وأصيلـة تراكمت عبر أجيال، وأسـهمت في صون الحياة في ظل الندرة المزمنة. يكشـف مشـروع «حكايات الماء»، الذي يجمع روايات نسـاء فلسطينيات مسـنّات بوصفهن «حارسـات الماء»، كيـف كنّ يدِرن تاريخيًا البـرك والآبار المنزلية والينابيع المشـتركة، وكيـف كـنّ يوزّعن المياه بين الشـرب والماشـية والزراعة بأسـاليب تقلّـل الهدر وتحدّ مـن النزاعات.74 وتوجـد معارف مشـابهة حول اختيار البـذور، وحفظ الطعام، وطـرق الطهي الموفّرة للوقـود، والتكيّف مـع الحـرّ، تنتقل من جيل إلى آخر عبر العائلة وشـبكات النسـاء. وتمثّل هذه الممارسـات اسـتراتيجيات للتكيّـف منخفـض الكربون تتمحور حول المجتمع، سـبقت بكثير دخول مصطلـح «التكيّف المناخي» إلى لغـة السياسـات. لكنّ سياسـات الاحتلال الإسـرائيلي مـن مصادرة الأراضي والتوسّـع الاسـتيطاني والتهجيـر القسـري، تُقـوّض هذه النظـم المعرفية باسـتمرار، عبر فصل النسـاء عن حقولهـنّ وآبارهنّ وبيوتهـنّ وفضاءاتهنّ الموروثة.

وفـي المقابـل، فـإنّ كلفة و مخاطر فاعلية النسـاء باهظة. إذ توثّـق تقارير مركز المـرأة المقدَّمة لآليات الأمـم المتحـدة كيف تتعـرّض المدافعات عن حقوق الإنسـان، بما في ذلك اللواتي يكشـفن انتهاكات الاسـتيطان، أو الجرائم البيئية، أو العنف الجنسـي، للتخويف والاعتقال التعسّـفي وحملات التشـهير والتهديـدات الصادرة عن سـلطات الاحـتلال والمسـتوطنين، وأحيانًا داخـل مجتمعاتهن أيضًا. النسـاء اللواتـي يقـدن حـملات محلية ضد أوامر الهـدم أو قطع المياه قد يُسـتهدفن بزيـادة المراقبة ورفض التصاريـح والمضايقـات على الحواجز. وتحـت ظروف الحصار وتفاقـم الفقر، قد تواجه النسـاء اللواتي يتقدّمـن إلـى أدوار عامة ضغوطًا أسـرية، ووصمًـا جندريًا، وردود فعـل انتقامية متجـذّرة في الأعراف الأبوية.

تُظهر شـهادات غزة التي جمعها مركز المرأة للإرشـاد القانوني والاجتماعي (WCLAC) الكلفة الجسـدية والنفسـية الهائلـة لبقاء العـائلات في ظروف غير صالحة للعيش: نسـاء يعانين مـن ارتفاع ضغط الدم وسـوء التغذيـة والإجهـاض واضطرابـات نفسـية حادّة، وفـي الوقت نفسـه يواصلن رعايـة الأطفال وكبار السـن، والبحث عـن الطعام والماء، ودعـم الجيران.

إن فاعليـة النسـاء هنـا ليسـت مؤشـرًا علـى قبـول الواقـع أو احتمالـه؛ بل هـي اسـتجابة بقاء في مواجهـة تخـلٍّ بنيوي شـامل. ولا يجوز بأي حال اسـتخدام هذه الفاعليـة لتبرير تقليص المسـاعدات، أو تأجيـل إعادة الإعمار، أو تحميل النسـاء والمجتمع الفلسـطيني مسـؤوليات تقع قانونيًـا وأخلاقيًا على عاتـق القـوة القائمة بالاحتلال، مـن إنهاء الاحتلال ورفع الحصـار، وضمان الوصول إلـى المياه والغذاء والرعايـة الصحيـة والبيئة الآمنة.

إن الاعتراف بالنسـاء الفلسـطينيات بوصفهن فاعلات فـي المجالين البيئي والمناخـي يتطلّب مقاربة مزدوجـة. فمـن جهـة، تُفنِّد أعمالهـن اليومية في البقـاء، والدفاع عـن الأرض، والتنظيـم المجتمعي، وتبـادل المعرفـة الروايات السـائدة التي تختـزل المرأة الفلسـطينية في دور الضحية فقط في سـياق الحـرب والكـوارث. ومن جهـة أخرى، يفـرض المنظور النسـوي وفهـمٌ تفكيكي-اسـتعماري الإقرار بأن هـذه الفاعلية تظلّ محكومة ببُنى القهر: الحكم العسـكري، والاقتلاع الاسـتعماري، والتمييز القانوني، والانهيـار المناخـي. إن رؤية مركز المرأة للإرشـاد القانوني والاجتماعـي (WCLAC)، كما هو مبيّن في وثيقـة الشـروط المرجعيـة لهذه الدراسـة، تقـوم تحديـدًا على الجمـع بين هاتيـن الحقيقتيـن: توثيق مقاومـة النسـاء وابتكارهـن، وفي الوقت ذاتـه رفض تطبيع الظروف اللاإنسـانية التي تجعل أشـكالًا قصوى مـن الصمود ضـرورةً يومية.

74 خلـود العجارمـة، غدير عرفة، وجودة منصور، «حكايات الماء: النسـاء الأكبر سـنًا وممارسـات إدارة المياه في فلسـطين»، ورقـة عمـل، مركـز التكامـل المتوسـطي – مكتب خدمـات المشـاريع التابـع للأمم المتحـدة، 2022. https://tinyurl.com/yafk9rdc

تشـير القصـص والممارسـات الواردة فـي هذا الفصل إلى مـا يتجاوز اسـتراتيجيات التكيّـف الفردية، نحـو رؤى أوسـع للتغيير البنيوي. فمطالب النسـاء بإنهاء الحصـار وحماية الأرض والمياه واسـتعادتهما وإلغـاء القوانيـن التمييزية ومحاسـبة مرتكبـي الجرائـم البيئية والعنـف القائم على النـوع الاجتماعي وضمـان مشـاركتهن الفاعلة فـي التخطيط المناخي وإعـادة الإعمار، جميعها عناصر جوهرية لأي مسـار تعـافٍ عادل في فلسـطين.

وتقـدّم تجاربهـن معرفة حاسـمة لحركات العدالة المناخيـة عالميًا: إذ لا يمكن لأي عمـل مناخي أن يكون فعّـالًا أو عـادلًا مـا لم يقتـرن بنزع الطابـع العسـكري وإنهاء الاسـتعمار وتحقيـق المسـاواة الجندرية؛ وإلّا أعـاد إنتـاج الأذى الـذي يدّعـي معالجتـه. يبني الفصـل الأخير على هـذا الإدراك ليقـدّم توصيات ملموسـة للـدول والمؤسسـات الدوليـة والجهات الفلسـطينية الرسـمية، بهـدف دعم عمل النسـاء الفلسـطينيات فـي المجـالات البيئية والمناخيـة، لا ليحلّ محـلّ الالتزامات القانونية لتلـك الجهات، بل ليكـون جـزءًا من نضال أشـمل من أجـل الحقـوق، وجبر الضـرر، والتحرّر.

الفصل السادس: الخلاصة

تُظهر الأدلة المقدّمة في هذا التقرير أنّ الأضرار البيئية والمناخية في الأرض الفلسطينية المحتلة ليست أزمات منفصلة أو طارئة. ففي السياق الراهن للعدوان الإبادي على غزة، يمثّل التدمير الإسرائيلي المنهجي للمنظومات البيئية التي تقوم عليها الحياة، من بنى تحتية وأراضٍ زراعية وأنظمة مياه وطاقة، فعلًا من أفعال الإبادة البيئية (الإيكوسايد) يهدف إلى جعل البيئة غير صالحة للسكن. إن هذا الانهيار البيئي، إلى جانب الاستهداف المتعمّد لمنظومات الغذاء والمياه والرعاية الصحية، يخلق شكلًا من الإبادة الإنجابية، حيث تؤدي الملوّثات السامة وسوء التغذية الحاد وغياب الرعاية الطبية والقصف المستمر إلى جعل الحمل والولادة والبقاء على قيد الحياة للأم وحديث الولادة شبه مستحيل. إن التقاء الإبادة الجماعية مع الإبادة البيئية والإبادة الإنجابية يجسّد حالة انهيار كامل لمبادئ العدالة المناخية. وبالنسبة للنساء الفلسطينيات، فإن هذا التلاقي ليس مجرّد تحليل نظري؛ بل هو واقع يومي تعاش تفاصيله على أرضٍ مدمّرة ومسمّمة، حيث يتحوّل الانهيار البيئي إلى أحد أشدّ أشكال العنف الجندري والسياسي. وهذه الممارسات ليست نتيجة «هشاشة طبيعية»، بل هي نتائج بنيوية لنظام سياسي يحكم الأرض والمياه والموارد الطبيعية عبر السيطرة العسكرية، ولواقع مناخي يحمّل أشدّ الآثار لأولئك الذين حُرموا أصلًا من حقوقهم الأساسية. وتتجسد هذه الأضرار على أجساد النساء: في الأحمال غير الآمنة، والمياه الملوثة، والهواء السام، ودمار المنازل، والندرة الحادّة في الغذاء، وانهيار خدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية. تكشف شهاداتهن أن الظلم البيئي تحت الاحتلال يُعاش ليس فقط بوصفه تدهورًا بيئيًا، بل بوصفه عنفًا جندريًا منظّمًا يرتبط بالبنية السياسية ذاتها التي تكرّس الاحتلال والاستعمار والتمييز.

في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، وصفت النساء بيئاتٍ جرى فيها تقويض الشروط الأساسية للصحة والأمان والكرامة بصورة منهجية. ففي غزة، أدّى تدمير شبكات المياه والصرف الصحي والأراضي الزراعية، إلى جانب القيود التي يفرضها الحصار على الوقود والدواء والمواد الأساسية، إلى انهيار بيئي شامل يجعل من المهام اليومية مسؤولياتٍ محفوفة بالموت. أمّا في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فإن قوانين التخطيط التمييزية ومياه الصرف الصحي للمستوطنات ومصادرة الأراضي وهدم الآبار والبرك، كلها تقوّض مصادر رزق النساء وأمن أسرهن المعيشي. ويزيد تغيّر المناخ هذه الأنماط حدّةً، إذ يُفاقم موجات الحرّ والجفاف وشحّ المياه وانتشار الأمراض، في وقت يُحرَم فيه الفلسطينيون من الأدوات الأساسية اللازمة للتكيّف، مثل حرية الحركة والبنية التحتية والموارد الضرورية.

وعليه، لا يمكن فصل أزمة المناخ في فلسطين عن واقع الاحتلال. فارتفاع درجات الحرارة وتراجع معدلات الأمطار يعمّقان نظام الفصل المائي، ويُسرّعان خسارة الأراضي الزراعية، ويزيدان مخاطر الأمراض والتهجير. وتسهم العمليات العسكرية، والتوسّع الاستيطاني، وتدمير النظم البيئية في زيادة الانبعاثات وتفاقم الأذى البيئي واسع النطاق، بما في ذلك تلويث الهواء والتربة وطبقات المياه الجوفية. وفي اللحظة التي تحتاج فيها المجتمعات إلى بنية تحتية قادرة على الصمود أمام الكوارث المناخية، يقوم الاحتلال بتفكيكها. وتُظهر شهادات النساء كيف يحوّل هذا الضعف المُصنَّع الصدمات البيئية إلى أزمات جندرية تمسّ الحياة اليومية بأشدّ صورها.

تتجلّى هذه التقاطعات بأوضح صورها في مجال الصحة الإنجابية وصحة الأم. فقد تحدّثت النساء عن أحمالٍ تمرّ دون توفر الغذاء المغذي، أو حمض الفوليك، أو مياه شرب نظيفة، أو خدمات ولادة آمنة، أو حتى رعاية طبية أساسية. وروت بعضهنّ حالات إجهاض ارتبطت بالدخان السام، وسوء التغذية، والقصف المتواصل. فيما وصفت أخريات عملية الولادة في مستشفيات مكتظّة، أو خيام، أو عيادات متضرّرة تفتقر إلى المعدات والإنارة والخصوصية.

وتُبرز هذه التجارب حقيقة أن الصحة الإنجابية لا يمكن حمايتها في ظل تدهور المقوّمات البيئية الأساسية للحياة — الماء، والتربة، والهواء، والمأوى، والدفء — عندما تُدمَّر بصورة متعمّدة. في مثل هذه الظروف، يصبح التدمير البيئي شكلًا من أشكال العنف الإنجابي.

كما تكشف شهادات النساء عن أذى نفسي عميق متجذّر في الحرمان المادي والانهيار البيئي. فالجوع المزمن، والتهجير، وتلوّث المياه، والتعرّض لغبار الركام، وفقدان أفراد الأسرة — جميعها عوامل تتضافر لتُنتج قلقًا حادًا، واكتئابًا، وأرقًا، وصدمات نفسية. وقد تحدّثت نساء كثيرات عن شعورٍ بـ"الاختناق"، ونوبات هلع، والعبء النفسي الهائل المتمثّل في محاولة حماية الأطفال والاعتناء بهم وسط المجاعة والقصف من دون أي موارد أو إمكانات. إن هذا الألم النفسي لا ينفصل عن البيئة التي ينشأ فيها: بيئة هواؤها سامّ، ومياهها ملوّثة، ومجاريها مكشوفة، ومخاطر المرض فيها متفاقمة، وكلّ ذلك ضمن حالة من انعدام الأمن المستمر.

يتشكّل العنف القائم على النوع الاجتماعي بدوره من واقع الندرة البيئية والتهجير. فانهيار سُبل العيش، والاكتظاظ في الملاجئ، ونقص المياه، وتفكّك شبكات الحماية الاجتماعية، جميعها تزيد التوترات داخل الأسر وتعرّض النساء لمخاطر أكبر من الإكراه والإيذاء. ويُفاقم محدودية الوصول إلى المساعدات ووسائل النقل والخصوصية والآليات القانونية من القيود المفروضة على قدرة النساء على طلب الدعم أو الحماية. وتعكس هذه الأنماط استمرارية العنف التي تتولّد عندما تتقاطع الأعراف الأبوية مع واقع الاحتلال العسكري والانهيار البيئي، مُنتِجة بيئة تُضاعَف فيها المخاطر على النساء وتُقوَّض فيها إمكانات الحماية والنجاة.

تكشف الشهادات الواردة في هذا التقرير حجم العمل الهائل الذي تبذله النساء من أجل إبقاء الحياة ممكنة وسط الحرمان الشديد. فهنّ يقضين ساعاتٍ طويلة في طوابير للحصول على مياه غير آمنة، ويبتكرن مصادر بديلة للوقود من الركام والمخلّفات، ويقسمن الطعام بين أطفال جائعين، ويغسلن الملابس يدويًا، ويحملن الرضّع عبر طرق التهجير. كما يعيدن تنظيم الحياة بعد كلّ قصف، ويبحثن عن الدواء وحليب الأطفال النادر، ويتولّين إدارة شروط البقاء اليومية في خيام بلا صرف صحي أو كهرباء أو حماية من الحرّ أو أمطار الشتاء. ويمثّل هذا العمل الرعائي غير المدفوع، المتفاقم بفعل التدمير البيئي، أحد أعمق الآثار الجندرية للأزمة الراهنة، وأحد أكثرها تعرّضًا للتهميش والإخفاء رغم مركزيته في ضمان استمرارية الحياة.

ومع ذلك، يُظهر التقرير أيضًا أن النساء الفلسطينيات لا يكتفين بتحمّل تبعات العنف البيئي والسياسي، بل يُقاومنه بفاعلية. ففي المجتمعات الريفية، تحمي النساء الينابيع، وتُعيد تأهيل الأرض، وتحافظ على ممارسات حفظ البذور. وينظمن مطابخ جماعية، وشبكات دعم متبادل، ورعاية نفسية اجتماعية تحت الحصار. كما يوثّقن انتهاكات حقوق الإنسان، ويدافعن في المحافل الدولية، ويصُلن المعارف البيئية الأصيلة، ويُعيدن بناء البنى المجتمعية رغم التهجير والخسارة. إن فاعليتهن ليست عرضية ولا رمزية؛ بل هي جوهرية في رعاية البيئة، والتكيّف المناخي، واستدامة الحياة المجتمعية.

غير أنّ الاعتراف بهذه الفاعلية لا يُقلّل من حجم الظلم البنيوي الذي يفرض شروطها. فصمود النساء لا يُشكّل بديلًا عن مسؤوليات الدول، ولا يمكن أن يعوّض الدمار البيئي والتمييز القانوني اللذين يشكّلان معالم حياتهن. إن فهمًا نسويًا قائمًا على الحقوق للعدالة البيئية والمناخية يقتضي الإقرار بأن أي تكيّف أو تعافٍ حقيقيين يظلّان مستحيلين في ظل استمرار السياسات التي تعمل عمدًا على تقويض الركائز البيئية للحياة الفلسطينية. غير أنّ الاعتراف بهذه الفاعلية لا يُقلّل من حجم الظلم البنيوي الذي يشكّل سياقها القسري. فصمود النساء لا يُمثّل بديلًا عن مسؤوليات الدول ولا يمكن أن يعوّض الدمار البيئي والتمييز القانوني اللذين يحددان شروط حياتهن.

إن فهمًا نسويًا قائمًا على الحقوق للعدالة البيئية والمناخية يقتضي الإقرار بأن أي تكيّف أو تعافٍ ذي معنى يظلّ مستحيلًا ما لم تُنة السياسات التي تعمل عمدًا على تقويض الأسس البيئية للحياة الفلسطينية.

تُظهر النتائج الواردة في هذا التقرير، بمجموعها، أنّ مظاهر الظلم المناخي والبيئي في فلسطين لا يمكن فصلها عن الشروط السياسية التي تُنتجها وتُعيد إنتاجها. كما تُظهر أنّ النساء الفلسطينيات، رغم ما يواجهنه من حرمانٍ عميق وعنفٍ ممنهج، يظللن في قلب الجهود المبذولة للحفاظ على الحياة، وحماية الأرض، واستمرار المجتمعات. إن تلبية احتياجات النساء، وتعزيز أصواتهن، وضمان حقوقهن ليست ضرورات لتحقيق المساواة الجندرية فحسب، بل هي شرطٌ أساسي لإمكان قيام مستقبل عادل وكريم ومستدام في فلسطين.

المراجع

1. أكشن إيد – فلسطين. «أكشن إيد فلسطين تسلّط الضوء على أثر أزمة المناخ على النساء الفلسطينيات». 8 آذار/مارس 2022. https://tinyurl.com/5fjwuyhx

2. البطمة، عبير. «نساء فلسطين يدافعن عن الماء والأرض والحياة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي». مجلة كابير – مجلة نسوية أممية. 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. https:// tinyurl.com/bdf7dc99

3. الحطّاب، فرح. «الأرض المحروقة: جعل غزة غير صالحة للسكن لأجيال قادمة». غرينبيس أوتاروا، 11 تموز/يوليو 2024. https://tinyurl.com/m8mm7ys8/

4. مركز الميزان لحقوق الإنسان. الصحة الإنجابية تحت الإبادة: نضال النساء الفلسطينيات في غزة. كانون الثاني/يناير 2025. https://tinyurl.com/sx6h9cc5

5. البرقوني، نبيل، دانية أبو عبادي، هنادي عبد الله، غادة حماد وآخرون. «التغيّرات في نتائج الحمل في غزة بين 2011 و2016: العلاقة مع التغيّرات البيئية ومستويات المعادن الثقيلة لدى الأمهات والمواليد». Reproductive Toxicology 72 (2017): 42–41.

https://doi.org/10.1016/j.reprotox.2017.06.163

6. علي، عبد الفتاح حامد وآخرون. النهج التشاركية للنزاعات وتغيّر المناخ والبيئة: دراسات حالة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. المبادرة العربية للإصلاح ومؤسسة روبرت بوش، 2025. https://tinyurl.com/52vmf756

7. عمايرة، خالد. «مستوطنون يسمّمون بئرًا فلسطينية». قناة الجزيرة، 21 شباط/فبراير 2005. https://tinyurl.com/42huhr8y

8. جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (ACRI). الحق في المياه في الأراضي المحتلة: خلفية قانونية. شباط/فبراير 2016. https://tinyurl.com/2xcdz7b6

9. بتسيلم. لعبة قذرة: إهمال معالجة مياه الصرف الصحي في الضفة الغربية. ورقة معلومات، حزيران/يونيو 2009. https://tinyurl.com/4wwrwk66

10. بسيْسو، آية. «ملاحة بحر غزة المُتعسكر: مقاومة مشاريع استخراج الطاقة من المياه الفلسطينية». مجلة شادو، 12 حزيران/يونيو 2025. https://tinyurl.com/3f59hmse/

11. كلانسي، بيرس. «خارج سياق البيئة: كيف تعزز فتوى محكمة العدل الدولية بشأن المناخ السبل القانونية للمساءلة في فلسطين». مدونة القانون الدولي وفلسطين – Law for Palestine. 10 أيلول/سبتمبر 2025. https://tinyurl.com/yaxpzcn4/

12. إفرون، شيرا وآخرون. «الآثار الصحية لأزمة المياه في غزة: تحليل وخيارات سياساتية». RAND Health Quarterly 8 (2019). https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/ PMC6557038/

13. خان، مصباح. «خرسانة محطّمة ومياه ملوثة وأسبست: القصف الإسرائيلي يسبب أزمة بيئية غير مسبوقة في غزة». مكتب الصحافة الاستقصائية، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2025.

https://tinyurl.com/5bwjmy5f

14. شبكة خبراء المناخ والبيئة في المتوسط (MedECC). تغيّر المناخ والبيئة في حوض المتوسط – الوضع الراهن والمخاطر المستقبلية. تقرير التقييم المتوسطي الأول، 2020. https://tinyurl.com/3hehd2st

15. المجلس النرويجي للاجئين (NRC). «الضفة الغربية: مياه الصرف من المستوطنات

الإسـرائيلية تدمـر الأراضي الفلسـطينية وسـبل العيـش». 21 آذار/مـارس 2024. https://tinyurl.com/3w4x33yr

16. شـبكة المنظمـات البيئيـة الفلسـطينية (PENGON). «تقييـم الأضـرار وخطـة التعافـي لمنظومـة الطاقـة الشمسـية فـي غـزة – 2024». 2024. https://www.pengon.org/articles/view/175/en

17. شـبكة المنظمـات البيئيـة الفلسـطينية (PENGON). «الآثـار البيئية للحرب على غـزة: جودة الميـاه والنازحيـن». 2025. https://www.pengon.org/articles/view/199/en

18. المعهـد الفلسـطيني لاسـتراتيجيات المنـاخ (PICS) وتيبينـغ بوينت نورث سـاوث (TPNS). الانبعاثات المرتبطة بالحرب والصراع وتعويضات المناخ لفلسـطين. 18 أيلول/سـبتمبر 2025. https://tinyurl.com/44y5acvh

19. جمعيـة المـرأة العاملـة الفلسـطينية للتنميـة (PWWSD). التحديات البيئية في فلسـطين: منظـور جندري. إعـداد عبد الرحمـن التميمي. تشـرين الأول/أكتوبـر 2021. https://tinyurl.com/9kk6w94u

20. راندلـز، سـايمون. «تأثيـرات متسلسـلة: استكشـاف الأثـر البيئـي لتصريـف ميـاه الصرف مـن المسـتوطنات الإسـرائيلية». NRC فلسـطين، 18 آذار/مـارس 2024. https://tinyurl.com/9p4t8u8z

21. سـالازار هوغـز، سـارة وآخـرون. «الغسـل الأخضـر فـي فلسطين/إسـرائيل: الاسـتعمار الاسـتيطاني والظلـم البيئي فـي عصر الكارثـة المناخيـة». Environment and Planning E، 2022.

22. https://doi.org/10.1177/25148486211069898

23. مؤسسـة تشـادويك – جامعـة كاليدج لنـدن (UCL). «الماء يثقـل حياتي»: أثـر انعدام الأمن المائـي على النسـاء ومخاطـر الصحة المرتبطـة بالمياه والصرف الصحي علـى الأطفال في وادي الأردن. 2023.

https://tinyurl.com/3enmjd6v

24. هيئـة الأمـم المتحدة للمـرأة – المكتب الإقليمي للـدول العربية. تنبيه جنـدري: الأثر الجندري للأزمـة في غزة. كانون الثاني/ينايـر 2024. https://tinyurl.com/y6hwd79v

25. برنامـج الأمـم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالتعـاون مع هيئة الأمم المتحـدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسـكان والإسـكوا. فلسـطين: العدالـة الجندرية والقانـون – تقييم القوانين المؤثـرة على المسـاواة بين الجنسـين والحمايـة من العنـف القائم على النـوع الاجتماعي. 2018.

https://tinyurl.com/yuw7kzur

26. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). الأثر البيئي للصراع في غزة: تقييم أولي. نيروبي، 2024. https://wedocs.unep.org/20.500.11822/45739

27. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC). مسودة خطة عمل بليم الجندرية – بند جدول أعمال مؤتمر الأطراف 30 بشأن النوع الاجتماعي وتغيّر المناخ. نسخة 21/11/2025. https://unfccc.int/sites/default/files/resource/Gender_cop30_0.pdf

28. الجمعيـة العامة للأمم المتحدة. حالة حقوق الإنسـان في الأراضي الفلسـطينية المحتلة منذ عـام 1967 – تقريـر المقررة الخاصة فرانشيسـكا ألبانيـزي (الإبادة بوصفها محوًا اسـتعماريًا). الوثيقة A/79/384،1 تشرين الأول/أكتوبر 2024. https://docs.un.org/en/A/79/384

29. مجلس حقوق الإنسان – الأمم المتحدة. «أكثر مما يحتمله البشر»: الاستخدام المنهجي للعنف الجنسي والإنجابي وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وثيقة قاعة المؤتمرات A/HRC/58/CRP.6، 13 آذار/مارس 2025. https://tinyurl.com/sj9y3hbf

30. مجلس حقوق الإنسان – الأمم المتحدة. التحليل القانوني لسلوك إسرائيل في غزة بموجب اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية. الوثيقة A/HRC/60/CRP.3، 16 أيلول/سبتمبر 2025.

31. صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). الحاجة إلى إدماج العمل المناخي في برامج الصحة الإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي في المنطقة العربية. 17 أيلول/سبتمبر 2023. https://tinyurl.com/yetpfjfx

32. مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNSDG). «نحتاج إلى عمل حقيقي»: نساء فلسطين يتحدثن عن الأمل والصمود وسط أهوال الحرب في غزة. 12 نيسان/أبريل 2024. https://tinyurl.com/jt28hvfx

33. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC) ومفتاح. أصوات النساء في ظلّ توسّع الاستيطان غير القانوني وانتهاكات القانون الدولي. 2023. https://tinyurl.com/f28tre2f

34. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC)، المنتدى الأهلي لمناهضة العنف ضد المرأة، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. تقرير المتابعة الأهلي للتقرير الموازي للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. آب/أغسطس 2023. https://tinyurl.com/39ff3f9f

35. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC) وشركاؤه. مذكرة مشتركة للدورة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل لإسرائيل. 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022. https://tinyurl.com/5dsejf5y

36. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC). أحلام مُفككة: الهدم المتواصل للمنازل في القدس وتأثيره على النساء. رام الله، 2023. https://tinyurl.com/484hk7he

37. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC). مواجهة الخطر المزدوج: الاحتلال الاستعماري والنظام الأبوي – تقرير موازٍ (فلسطين 2025). https://tinyurl.com/3hkrx5du

38. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC). العنف الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية: مذكرة للمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء. 16 أيلول/سبتمبر 2013. https://tinyurl.com/22eff9dy

39. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC). التقرير الموازي لتقرير المتابعة المقدم من دولة فلسطين إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. 29 آب/أغسطس 2022.
https://tinyurl.com/47mxd83m

40. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC). التقرير الموازي للتقرير الأولي لدولة فلسطين بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب. حزيران/يونيو 2022. https://tinyurl.com/4dk2s9u4

41. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC). مذكرة مقدّمة إلى الفريق العامل لما قبل الجلسة – سيداو. 10 حزيران/يونيو 2016. https://tinyurl.com/23y8uk4p

42. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC). التقرير الظل للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – الدورة 66 (مراجعة إسرائيل). 2019. https://tinyurl.com/3s2pe4fe

43. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC). نساء القدس: في الخطوط الأمامية بمواجهة الاحتلال. 2019. https://tinyurl.com/5fa52sd3

44. البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة. تقدير الأضرار والاحتياجات السريع – غزة والضفة الغربية (التقييم المرحلي). شباط/فبراير 2025. https://tinyurl.com/y36wyypk

45. منظمة الصحة العالمية (WHO). تحليل جندري: مجموعة الصحة – الأرض الفلسطينية المحتلة، 29 نيسان/أبريل 2024. https://tinyurl.com/44datxp6

46. منظمة الصحة العالمية – المكتب الإقليمي لشرق المتوسط (WHO EMRO). «خطر انتشار الأمراض يتصاعد في غزة مع تعطل المرافق الصحية وأنظمة المياه والصرف الصحي». 2023
https://tinyurl.com/muyktmkh

مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي
Women's Centre for Legal Aid and Counselling
WCLAC

شارع وديعة شطارة، بطن الهوى، رام الله 23
23, Wadi'a Shatarah St., Batn Al-Hawa, Ramallah
P.O.Box 54262 Jerusalem Postal Code 91516
ص.ب. 54262 القدس - الرمز البريدي 91516

00970 2 2956146/7
00970 2 2967915/6
00970 2 2956148
info@wclac.org

WCLAC.ORG WCLAC.Palestine